



النفط في العراق
بين حقائق
التأريخ

م. م. سيف
الدين محمد
الحديثي
كلية دجلة

مجلة
الدنانير

" أيها الأمراء العظام مالكم وللأجانب منكم؟ ها أنتم تحبونهم ولا يحبونكم، قد علمتم شأنهم ولم تبق ريبة في أمرهم. ان تمسكم حسنة تسوهم وان تصبكم سيئة يفرحوا بها وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً ان الله بما يعملون محيط "

العروة الوثقى/1884 محمد عبده جمال الدين الأفغاني

ملخص البحث

لقد رافق صناعة النفط في العراق منذ بداية القرن الماضي جملة من الحقائق التاريخية تمثلت بضخامة هذه الثروة التي جعلت منه يعوم على بحيرة من النفط ويمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم.... الامر الذي تصارعت على ارضه الدول الكبرى بدأت بألمانيا وبريطانيا قبل الحرب العالمية الاولى وانتهت بتقاسم هذه الثروة من قبل الشركات البريطانية والاميركية والفرنسية والهولندية والمستر كولنكيان حصدت من ورائه الارباح وفوائض القيم لاقتصاديات دولها المتقدمة مقابل حصول العراق على عوائد الربع النفطي المتواضعة حتى مع الاخذ بمبدأ مناصفة الارباح عام 1951 والتي لم تساهم في تطوير اقتصاده الاحادي الجانب، وجاءت القرارات رقم 80 عام 1961 و 69 لعام 1972 التي اعادت هذا القطاع الحيوي للاقتصاد العراقي انتاجاً وعوائد مالية متزايدة حتى بلغ الاحتياطي النقدي عام 1980 (40)مليار دولار احترقت وغيرها الكثير بالحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال عام 2003 وجعلت من اقتصاده يعاني الاختلالات الهيكلية وظواهر البطالة والتضخم والفساد المالي و الاداري و تأمل الحكومة من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة والمتمثلة بقانون الاستثمار الاجنبي ومشاريع قوانين الغاز والنفط والاقاليم والمحافظات وتوقيعها لعقود التراخيص مع العديد من شركات النفط العالمية ان تساهم في تطوير هذه الصناعة وتنمية واعمار الاقتصاد العراقي لاسعاد شعبه الذي احترق بنار نفته ولم يتمتع بنوره.

Abstract

A host of facts has been accompanying Iraqi oil industry since the outset of the last century. These facts have been revolving around the magnitude of the Iraqi oil which makes Iraq floating on the World's largest crude oil reserve; a fact that make the World's super powers duel over the seize of this wealth. It started with Germany and Great Britain before the outbreak of the World War I and it ended up distributed by British, US, French, and Dutch oil companies as well as Mr. Kalbanqean. That distribution of the Iraqi oil among these companies immensely contributed to the total welfare of those counties; whereas Iraq was poorly awarded for its own oil. Even when Iraqi oil profits were equally shared in 1950 they never developed its one-sided economy.

It is only in 1968 and 1972 with Acts 80 and 69 respectively did this vital sector contribute so considerably to the Iraqi national revenue that it boosted the Iraqi reserve of foreign currency to 40 billion US dollars in 1980. Unfortunately, that colossal figure was systematically and randomly consumed in reckless wars, UN embargo, and an eventual invasion in 2003. Those tragic events adversely affected Iraq's economy and they arouse serious economical imbalances, unemployment, inflations, and corruptions.

Through the current oil policies the new Iraqi Government hopes to redress these negative aspects. These policies emerge in form of the foreign investment acts, natural gas and crude oil acts, and provincial development programs. However, although these actions are constantly criticized; they are expected to push forward the Iraqi oil industry and contribute fruitfully to the welfare of Iraq and the Iraqi people who are regularly burned by their own oil.

المقدمة

ان موقع العراق على رأس الخليج العربي جعل منه مكاناً مهماً في منطقة حيوية من العالم كعقدة للمواصلات ساهمت في تنشيط الحركات الاستكشافية و التبشيرية و توسيع التبادل التجاري بين مناطق مهمة من العالم . وجاء اكتشاف النفط فيه مبكراً و امتلاكه لثاني اكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم قدر بحوالي (114) مليار برميل يزداد الى (260) مليار برميل بأضافة الاحتياطي شبه المؤكد. تؤهله ان يحتل مركزاً مهماً و متقدماً في استراتيجيات الدول الكبرى و في مقدمتها بريطانيا وامريكا كما ان انتماءه لمنظومة الاقطار العربية تاريخياً و قومياً و ارتباطه بدول الجوار (تركيا و ايران) وما سجله التأريخ عن علاقته معهما التي يشوبها عدم الاستقرار و كلاهما يتقاسمان الادوار في السيطرة و يسط نفوذهما عليه لاطماع سياسية و اقتصادية و حضارية التي توصف بـ (الاطماع الخبيثة) البعيدة عن علاقات حسن الجوار و الدين الاسلامي و المعاهدات و المواثيق الدولية التي تدعو الى التعاون و تقاسم الموارد المشتركة و خاصة المياه لا قطعها او الدعوة لمبادلة الماء بالنفط هذا بالاضافة الى ثرواته من الخامات الاخرى كالكبريت و الفوسفات والاسمنت و الحديد و الزراعية التي يمتلك منها اكثر من (12) مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة تمكنه (لو استثمرت بشكل جيد) من ان يحقق نمواً متوازناً في كل القطاعات الانتاجية معتمداً على موارده المالية النفطية التي بلغت مساهمتها ما بين 25% - 35% من الناتج المحلي الاجمالي و 65%-95% من ايرادات الموازنة العامة للسنوات 1952-2011 مستفيداً من الخبرات و الكفاءات العلمية و الفنية و الادارية لتدفع به الى مواكبة التقدم العلمي و التقني التي تخلف عنهما.

وعليه فإن البحث سيكون متوافقاً مع أهمية نفط العراق و مكانته في الاسواق العالمية مؤشرين وقائع الاحداث التي الزمت ان يسجل التأريخ عليه (ان العراق يعوم على بحيرة من النفط) و ما ترتب عن ذلك من صراع الدول الكبرى و تنافس الشركات الاجنبية وتناقض في سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة و قراراتها بين الضعف امام الاجنبي والقوة لاسترجاع السيطرة على هذه الثروة الوطنية و امتلاكها لتساهم في صنع مستقبل اجياله القادمة .

ومن الله التوفيق

المدخل الى منهجية البحث اهمية البحث

تتضح اهمية البحث من خلال النقاط الاتية:

(1) ان العراق يمتلك ثروة نفطية هائلة جعلت منه يتبوأ المكانة الثانية لأكبر احتياطي نفطي في العالم مما يجعل مستقبله واعداً .

(2) استمرار تزايد الطلب العالمي على النفط كمصدر رئيسي للطاقة و الصناعات التحويلية على الرغم من منافسة مصادر اخرى ناضبة و متجددة، واهميته المتزايدة في التجارة العالمية و العلاقات الدولية.

(3) اهمية الصناعة النفطية في العراق ومواردها المالية لتمويل الموازنة العامة والبرامج التنموية لتحقيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية والامن الاقتصادي والاجتماعي.

اشكالية البحث: تبرز مشكلة البحث من خلال اهميته التي تتطلب متابعة موضوعية الصراع الاقليمي و الدولي وتنافس الشركات النفطية العالمية وفرض هيمنتها على نفط العراق وتباين المواقف السياسية للحكومات العراقية بما يضمن المصالح الوطنية و حماية ثرواته و موارده.

اهداف البحث: تتحدد اهداف البحث بما يأتي:

(1) البحث في الصراع الدولي و تنافس الشركات الاجنبية للسيطرة على نفط العراق من خلال اتفاقيات الامتيازات التقليدية.

(2) تقييم سياسة الحكومات العراقية اتجاه صناعة النفط و توظيفها لتطوير الاقتصاد وخلق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية و التفاعل معها.

فرضية البحث: تعتمد فرضية البحث على الحقائق الاتية:

(1) تزايد اهمية النفط و مشتقاته في الاسواق العالمية ولأجيال قادمة على الرغم من وجود مصادر اخرى ناضبة و متجددة.

(2) توفر فرص كبيرة وقدرات متعددة ادارية و فنية لادارة الثروات النفطية واستثمارها من خلال سياسة اقتصادية متوازنة ومساهمتها في خلق التنمية المستدامة.

(3) امكانية استعادة نفط العراق في اسواقه العالمية من خلال علاقاته الدولية مع الدول المنتجة والمستهلكة و المنظمات النفطية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث اكثر من منهج بحثي بدءاً بالمنهج التاريخي الوصفي لهذه الصناعة وما رافقها من متغيرات جيوسياسية و اقتصادية و التحليل الكمي وفقاً لمعطيات النظرية الاقتصادية واهمية هذه الصناعة في تطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن و إلغاء صفة احادية الجانب و الاقتصاد الريعي من خلال خلق مدخرات و استثمارات جديدة و عليه اعتمدت منهجية البحث على عدة فصول اولها : استعراض الصراع الدولي و الهيمنة على نفط العراق من خلال الامتيازات النفطية مع الشركات النفطية الاجنبية و حتى مع مبدأ مناصفة الارباح عام 1951. و في الفصل الثاني تم توضيح مواقف الحكومات العراقية و مفاوضاتها للشركات الاجنبية عام 1958 للحصول على حقوق العراق في نفطه و كذلك التطرق الى التعاون العربي و الدولي في الصناعة النفطية من خلال منظمتي اوبك و اوابك. اما في الفصل الثالث فقد استعرض البحث اجراءات الحكومة العراقية و قراراتها بعد عام 1968 بدءاً بالاستثمار المباشر و انتهاءً بقرار التأميم الخالد عام 1972 و ما عقب ذلك من حروب و حصار اقتصادي فرضت على العراق منذ عام 1980 و مرافق ذلك من انهيار اسعار النفط. و جاء الفصل الرابع ليؤشر توجهات السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 و خاصة في مجال صناعة النفط من خلال قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 و مشاريع قوانين النفط و الغاز و الاقاليم و المحافظات و توقيع عقود التراخيص مع العديد من الشركات النفطية الاجنبية. و ما يترتب عن الاخير من اشكالية سياسية و اقتصادية 000 و ينتهي البحث بالاستنتاجات و التوصيات.

الفصل الاول الصراع الدولي على نفط العراق

اولاً: مرحلة الامتيازات النفطية التقليدية

ان الباحث في شؤون النفط يجد نفسه امام حقائق التأريخ (*) التي تراكمت منذ اكتشافه عام 1859 في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الامريكيه و تصدره قائمة التجارة الدولية و تأثيره في العلاقات الدولية حتى اعترف له الجميع بأنه سلعة استراتيجية تتحكم فيها عوامل غير آليات السوق التقليدية مؤثراً في سياسات الدول الكبرى و صناع القرار فيها حتى قال عنه الكثيرون و منهم رؤساء الولايات المتحدة الامريكية مثل و بلسون 1913-1921 (ان قيمة أي امة من الامم يتوقف على ما تملكه من كنوز البترول) (2). و كالفين كوليدج 1923-1929 (ان تفوق الامم يمكن ان يقرره من يمتلك النفط و منتجاته) (3). و رئيس وزراء بريطانيا تشرشل الذي اكد (ان حاجة امبراطوريته الى مصدر لنفط قريب يكون شريان حياتها).

(4) ورئيس وزراء فرنسا كليمانصو الذي قال (ان قطرة النفط تعادل لنا قطرة دم)⁽⁵⁾ . وان سياسة الدول الغربية في تعاونها مع الصهيونية العالمية رسمتها الرسائل المتبادلة بين كل من (جولمان) رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي الى (بيفن) وزير الخارجية البريطاني (ان الوجود الاسرائيلي ليس الا وسيلة و اداة لتحقيق غاية مزدوجة هي ابقاء المنطقة العربية مجزأة و حماية المصالح النفطية الغربية القريبة منها)⁽⁶⁾. هذه السياسة مرت بعدة مراحل تأريخية بدأً بمرحلة صياغة المبادئ الى مرحلة التطبيق و من مرحلة الصراع الى مرحلة التفاهم و التعاون 00 ولم تحظ بأي نوع من الحوار والتعاون بين اصحاب العلاقة من (ملاك و منتجين و تجار و مستهلكين) و ان الصراع و التصادم والحروب الاقليمية و الدولية من اجل الاستحواذ على الربيع النفطي (Petro Rant Seeking) وان ما حصل في بعض هذه المراحل من مفاوضات فان الجميع يبغي الحصول على الارباح و الامتيازات، وفق هذه التوجهات بدأت مرحلة الصراع السياسي والتنافس التجاري بين صناع هذه السلعة و تجارها في العالم تتقدمهم الولايات المتحدة الامريكية منذ ان كانت المنتج و المصدر الوحيد عام 1860 ومعدل انتاجها اليومي (2000) برميل. وظلت حتى مع تعدد مناطق الانتاج وتزايدها في العالم حتى بلغ عام 2009 بحدود (79.9) مليون برميل يومياً و مجموع الاستهلاك (84.1) مليون برميل يومياً و مجموع الاحتياطي (1333.1) مليار برميل موزعاً على (15) دولة، تستحوذ منطقة الخليج العربي و الشرق الاوسط على 30% و 7% و 6% على التوالي⁽⁷⁾.

ويعود اهتمام الدول الغربية بالعراق الى بداية القرن الثامن عشر عندما وضعته الاستراتيجية البريطانية ضمن اولوياتها و اخذ يشكل محور صراعاها في المنطقه و ليكون جزءاً مهماً من مناطق نفوذها الامر الذي دعاها الى التوسع في قنصلياتها في البصرة وبغداد والموصل و شركاتها التجارية و وكالاتها الملاحية منذ عام 1798. و استعداداً لاي مواجهة محتملة مع الدول الاخرى و في مقدمتها المانيا التي رأت بتوجهاتها في اطار سياسة الزحف نحو الشرق و حصولها على امتياز اقامة سكة حديد برلين-بغداد من السلطات العثمانية في 1899/11/26 والافضلية في التنقيب عن المعادن في منطقة الامتياز عام 1904 تهديداً لمصالحها التجارية و امتيازاتها النفطية في حقول عبادان مما دفعها للاحتجاج الى السلطات العثمانية، لانها ترى في مستقبل النفط في العراق اعظم من منابع النفط الروسي في بحيرة قزوين⁽⁸⁾. وازاء هذا الموقف و فشل المانيا في الحصول على تمويل لشركاتها في العراق وافقت السلطات العثمانية على مشاركة بريطانيا في امتياز النفط في ولاية الموصل في 1914/6/15 التي اكملت نفوذها بتوقيع اتفاقية مع امير دولة الكويت لاستغلال النفط فيها مقابل منحة مالية و حماية عسكرية و من ثم توجهت لكسب ود بعض الزعماء العرب وتشجيعهم الحصول على الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية

لتأمين تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة التي حالت الحرب العالمية الاولى دون تنفيذها حتى 1914/3/19 بتوقيع اتفاقية الخارجية البريطانية Foreign Office Agreement بموجبها تنازل السير آرنت كاسل والبنك الوطني التركي و البنك الالمانى عن مساهماتهم لصالح بريطانيا ،وابعاد شركة ستاندر اويل الامريكية من المشاركة في امتيازات نفط العراق خوفاً من منافسة نفوط الخليج العربي للنفط الامريكى المتواجد الوحيد في الاسواق العالمية.

وعليه فقد جاءت هذه الاتفاقيات بين الاطراف المختلفة سياسياً و المتفقة في تنافسها على نفط العراق تقع ضمن استراتيجيات الدول الكبرى لادامة التوتر و عدم استقرار المنطقة وتتلاءم و اهداف تلك الدول و مصالحها التي جاءت باتفاقية سايكس-بيكو في 1916/5/17 واتفاقية سان ريمو في 1920/4/25 لاقتسام المنطقة واحتلال العراق في 1917/3/17 و اعلان تأسيس الدولة العراقية و تأليف حكومتها في 1921/8/23 و توقيع معاهد الانتداب في 1922/10/10. وتنازل فرنسا عن حمايتها لولاية الموصل مقابل حصولها على حصة في شركة النفط التركية وفقاً لمبدأ الدولة الاكثر رعاية والحرمان الذاتي الذي جاء بالاتفاقية المذكورة التي تنص (منع اصحاب شركة النفط التركية بصفتهم الفردية او الجماعية ان تكون لهم صفة مباشرة وغير مباشرة بأنتاج النفط في الامبراطورية العثمانية الا عن طريقها ولان السياسة الفرنسية منذ ذلك التاريخ تقوم على الانضمام للطرف الرابع)⁽⁹⁾. وتأييد بريطانيا دخول العراق الى عصبة الامم عام 1932 مقابل تجديد معاهدته معها التي اعتبر في حينها ليس نصراً للعراق و انما للدبلوماسية البريطانية التي ضمنت هيمنتها على نفط الشرق الاوسط وعندها (ادرك الحلفاء ان نصرهم في الحرب العالمية الاولى كانوا محمولين على بحر من النفط) كما ادعى اللورد كروزين وزير خارجية بريطانية عام 1921⁽¹⁰⁾ وان السير اليوت الفس ديترونج قال (ان الجيوش و الاساطيل الحربية وجميع اموال العالم لاقيمة لها امام المسيطر على النفط والقابض على منابعه)⁽¹¹⁾. و مطالبة الحكومة الامريكية حصة لشركاتها بدعوة ان نصر الحلفاء في الحرب كان مدعوماً من قبلها وهذا يتيح لشركاتها المشاركة في امتيازات نفط العراق و ان الاتفاقيات السابقة اغفلت المصالح والحقوق المكتسبة لها وخرقت مبدأ المساواة بين الدول في الامتيازات النفطية الذي ارادته بريطانيا و فرنسا احتكاراً لشركاتهما وان النفط لا يعود لبريطانيا و لكن للدولة التي ستنشأ في العراق. وجاء الرفض الامريكى ليؤكد انه لا يعقل ان تختار بريطانيا حكومة عراقية لاترعى المصالح البريطانية⁽¹²⁾. وجاء توقيع اتفاقية الخط الاحمر (Red Line Agreement) بتاريخ 1928/3/31 لتحسم الخلافات وتحصل الشركات الامريكية على حصة ليس فقط في نفط العراق وانما بالامتيازات النفطية في منطقة الخليج العربي التي تنص على (عدم قيام المساهمين في

هذه الشركة بالحصول منفردين على امتيازات تقع ضمن الاراضي المشمولة بالخط الاحمر الا بموافقة جميع الاطراف المساهمة في الشركة بعيداً عن موافقة الحكام والمشايخ في المنطقة (13). ومنذ ذلك التأريخ اتضحت الاستراتيجية الامريكية في المنطقة حيث لاتفضل العمل بأسلوب تضامني بل بالتجاوز و الهيمنة معتمدة على سياسة خاصة بها تقوم على (خذ بتزول جارك قبل ان يسرق جارك بتزولك)⁽¹⁴⁾ هذه الاستراتيجية هي ذاتها لا تزال قائمة حتى الان.

ثانياً: مرحلة الحكم الوطني والسياسة النفطية

لقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين شركة النفط التركية والحكومة العراقية من خلال مفاوضات بدأت في 1923/1/22 و لغاية 1923/8/13 لتغير صيغة الامتياز السابق الموقع في 1914/6/28 بمشاركة المندوب السامي البريطاني الذي قدم للمفاوضين الاتفاقية الجديدة بتاريخ 1923/1/19 بحضور المستر ادوارد هوبرت ممثل الشركة التي تزامنت مع وصول لجنة عصابة الامم لنقضي الحقائق عن ولاية الموصل الذي رأته فيه الحكومة العراقية تهديداً لوحدة العراق مما دفعها بالموافقة على الاتفاقية في 1925/3/14 بعد احلال اسم الحكومة العراقية بدلاً من الحكومة التركية وتسميتها (شركة نفط العراق-I.P.C) مع رسم حدود امتيازاتها مقابل حصول الحكومة العراقية على اربعة شلنات ذهبية عن كل طن ينتج و يصدر من حقول بابا كركر/كركوك في كانون الثاني 1932 وتصديره عبر موانئ البحر الابيض المتوسط و استكملت الشركات المالكة لشركة نفط العراق سيطرتها على الامتيازات النفطية في عموم العراق بتوقيع اتفاقية شركة نفط الموصل M.P.C في 1932/12/23 واتفاقية نفط البصرة B.P.C بتاريخ 1937 /7/29 وزعت اسهمها بين المالكين من الشركات الاجنبية (شركة النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية ومجموعة الشركات الامريكية وشركة شيل الهولندية- البريطانية لكل منهم 23.75% والمستر كولبنكيان 5%). يضاف الى ذلك النشاط النفطي في منطقة خانقين التي وقعت اتفاقية استثماره لصالح شركة النفط الانكلو-سكسونية (مجموعة دارسي) بتاريخ 1913/11/14 تحولت الى شركة نفط خانقين بعد شرائها من قبل الحكومة العراقية في 1922/12/25. ومن الواضح ان ما كان يجري في العراق ليس بمعزل عما كان يجري في منطقة الخليج العربي فسرعان ما سيطرت شركات النفط العالمية على امتيازات النفط فيها و عليه ادرك الباحثون في شؤون النفط انه ليس صناعة استخراجية يعبر عنها بالارقام (انتاجاً و تسعيراً) وتخضع لآليات السوق كما يعرف ذلك في علم الاقتصاد الرأسمالي لان ما رافقها من احداث و وقائع منذ الحرب العالمية الاولى اكدت حقيقة ان التعامل مع هذه الصناعة كان مزيجاً من السياسة و الاقتصاد اقلقت الدول المنتجة اكثر مما اسعدتها و انها في ظل تلك الظروف لم تقدر على

الانتفاع بهذه الثروة التي امتلكت منها الكثير 000 في الوقت الذي وضعتها الدول الكبرى ضمن استراتيجياتها للسيطرة على منابعها لتوفير مصادر الطاقة و المواد الاولية لاقتصادياتها المتقدمة و لتقوية قدراتها العسكرية يؤيد ذلك دعوة المارشال ايزنهاور قائد قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (زودوني بالنفط الكافي للقتال قبل أي امكانيات عسكرية اخرى) (15) و اعلان المارشال الالمانى رومل (ان النفط هو العمود الفقري والعصب الحساس في حركة الجيوش التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية) (16). ومن ثم ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان تحقيق رفاهيتها prosperity و امنها security بضمان تمويلها بالنفط ضماناً محكماً حتى اصبح النفط لديها يلعب دوراً واسعاً وتأريخياً في استراتيجيتها الخارجية اكثر من أي سلعة اخرى و انه يمثل احد اهم المشاكل التي يجب السيطرة عليها في منطقة الشرق الاوسط . وتأكيد وزير الطاقة الامريكي شلنجر عام 1977 (ان بقاء اسرائيل قوة عسكرية لضمان امدادات نفط الشرق الاوسط الى الصناعة الامريكية) (17). واصبحت حتمية الصراع حول نفط العرب حقيقةً لازمتهم منذ ان تفجر النفط على ارضهم و من ثم اصبح النفط و القضية الفلسطينية يشكلان مصدراً رئيسياً للصراعات و الحروب و عدم استقرار المنطقة اخرها احتلال العراق عام 2003 وما عقب ذلك انفلات الاوضاع السياسية في المنطقة التي لاتزال نتائجها تلقي بضلالها غير المعروفة على مستقبل المنطقة. و لقد ادرك العراقيون مبكراً ان الاحداث السياسية غير المستقرة والظروف الاقتصادية المتدهورة التي مرت بهم منذ اكتشاف النفط على اراضيهم كان وراءها ملاك الشركات النفطية في الغرب امثال (دارسي، جستر، كاسيل، كولنكيان) كل منهم كان يلهث ليحقق مصالحه من خلال السيطرة على نفطهم حتى انهم كانوا يدخلون مقار حكوماتهم والدوائر الرسمية في العراق من غير ابوابها.

ثالثاً: اتفاقية مناصفة الارباح عام 1950

لقد ساهم تطور صناعة النفط منذ النصف الاول من القرن الماضي في عدة دول خارج الولايات المتحدة الامريكية حيث عملت على توفير حاجة الدول الصناعية في اوربا المتزايدة على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية ارتفع انتاجها من (2657) مليون برميل سنوياً عام 1914 الى (6 ر 1713) مليون برميل سنوياً عام 1945 فأنها كانت تنظر الى تلك النفوط نظرة المنافس لها في الاسواق العالمية و تأثيرها على حركة التجارة الدولية وان تزايد الايرادات المالية للدول المنتجة حتى في ظل اتفاقيات الامتيازات التقليدية التي تحقق للدول المستهلكة عن الضرائب المفروضة بلغت نسبتها 3ر52% و ارباح شركاتها قدره 41% من مختلف مراحل الصناعة و للدول المنتجة 7ر6% (18). على الرغم من ان تكاليف انتاج البرميل الواحد تتفاوت بين الدول المنتجة وعلى النحو الاتي:-

جدول (1)

متوسط تكاليف التشغيل الاستثماري و تكاليف انتاج البرميل الواحد في مناطق
الانتاج المختلفة من العالم عام 1967 بالدولار

الدول	تكاليف التشغيل	معدل تكاليف انتاج البرميل الواحد	معدل المبالغ المستثمرة في انتاج البرميل الواحد
الولايات المتحدة	14	1ر37	2896
فنزويلا	6ر5	0ر62	863
نيجيريا	2ر7	0ر31	590
إيران	1ر0	0ر07	130
الجزائر	2ر9	0ر46	656
الكويت	1ر8	0ر10	167
السعودية	105	0ر10	160
العراق	1ر2	0ر04	6ر9

المصدر: سيف الدين محمد الحديثي: دور صناعة البترول في التنمية الاقتصادية في
العراق/ رسالة ماجستير/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ 1971ص82

هذه السياسات للشركات النفطية العالمية دفعت بالدول المنتجة الى التفكير في اعادة النظر في
الامتيازات الممنوحة لها بعد فشلها في التوصل الى حلول ترضي جميع الاطراف من خلال المفاوضات مما
دفع المكسيك الى تأميم صناعة النفط عام 1939 الذي افشلته الولايات المتحدة الامريكية من خلال تغير
النظام السياسي فيها و توجه فنزويلا عام 1948 لمطالبة الشركات العاملة بحقوقها في ثرواتها النفطية، و
تأميم النفط في إيران من قبل حكومة مصدق وبموافقة البرلمان الإيراني بتاريخ 1951/4/30 الذي أجهضته
المخابرات المركزية الامريكية وبموافقة البرلمان الإيراني بتاريخ 1952/10/21 و جاء تصريح السيناتور

جوزيف كلارك يؤكد (ان كل امريكي مطلع على حقائق الامور يدرك ان شركات النفط الامريكية و من ورائها وكالة المخابرات الامريكية متوغلين في سياسات الشرق الاوسط)⁽¹⁹⁾. و مطالبة مجلس النواب العراقي بتاريخ 1951/3/25 حكومته بتأميم شركات النفط العاملة في العراق، هذه الاحداث وغيرها كالحروب في جنوب شرق اسيا ساهمت بزيادة الطلب على النفط الخام في الاسواق العالمية مما دفع الشركات النفطية العالمية الى زيادة انتاجها في دول الخليج العربي و منها العراق حيث ارتفع إنتاجه من (600) الف طن عام 1934 الى (6) مليون طن عام 1950 و الى (18) مليون طن عام 1952 أي ان الزيادة كانت بنسبة 66% . و الاخذ بمبدأ مناصفة الارباح مع الدول المنتجة ومنها العراق اعتباراً من عام 1951 و جاءت احداث حرب السويس عام 1956 لتوقف صادرات النفط مما دفعها الى زيادة انتاجها في شمال افريقيا و غربها لتعويض النقص في صادراتها من الخليج العربي و على الرغم من زيادة الانتاج في السنوات اللاحقة الا انها كانت متواضعة لا تتفق مع حاجة الاسواق العالمية من جهة و اقل من الزيادات التي حصلت في اقطار الخليج العربي حيث بلغت مساهمة العراق عام 1936 بـ (4) ملايين طن سنوياً ارتفعت الى (35.7) مليون طن عام 1958 في الوقت الذي ارتفعت في السعودية من (5.0) مليون طن عام 1936 ليصل الى (35.7) مليون طن عام 1958 وانخفضت نسبتها من 77% الى 23% و في السعودية 10% ارتفعت الى 32% لنفس السنوات واستحوذ الكويت على نسبة 44% عام 1958، هذا بنفس الوقت الذي عملت فيه الشركات على خفض اسعار نفطه من (2ر12) دولار للبرميل في موانئ البصرة و (2ر69) دولار للبرميل في موانئ البحر الابيض المتوسط عام 1957 الى (1ر82) دولار للبرميل و (2ر26) دولار عام 1960 على التوالي⁽²⁰⁾. و قد واصلت إيرادات النفط المالية بالارتفاع من (800) الف باوند عام 1934 الى (6ر7) مليون دينار عام 1952 و الى (86ر6) مليون دينار عام 1959 ساهمت هي الاخرى في زيادة الدخل القومي من (263ر8) مليون دينار الى (373) مليون دينار بلغت نسبتها 10% و 21% و 25% للسنوات اعلاه على التوالي واخذت تشكل 90% من إيرادات الموازنة العامة و 95% من قيمة الصادرات الكلية⁽²¹⁾. و هذا ليس هدفاً بحد ذاته بل المهم ان تساهم هذه الموارد في خلق مشاريع تنموية إنتاجية فاعلة في زيادة الدخل و الانتاج القومي وخلق عوامل الدفع للنمو الاقتصادي كما يراها (هيرشمان Hirshman) في نموذج النمو الصناعي و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي ابقته يتصف بظاهرة احادية الجانب و ازدواجية الاقتصاد Economics Dualism وتبعيته لاقتصاديات الدول الصناعية. انتهت هذه المرحلة بثورة 14/تموز/1958 التي أحدثت تغييراً جوهرياً في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي و تحولات في علاقاته الدولية.

الفصل الثاني

مواقف الحكومات العراقية من شركات النفط الأجنبية بعد ثورة تموز/1958

أولاً: ثورة تموز والسياسة النفطية

جاءت ثورة تموز/1958 بتغيير النظام الملكي في العراق وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية و كان من اهدافها:-

(1) انهاء العلاقة مع الحكومة البريطانية التي كانت تحكمها المعاهدة و اتفاقية سياسة الانتداب وفق ارتباط العراق بالكتلة الاسترلينية.

(2) دعوة ممثلي شركات النفط العاملة في العراق لمفاوضات مباشرة مع الحكومة العراقية اعتباراً من عام 1959 لمناقشة الامور العالقة بينهما و امام إصرار الشركات على موقفها الرفض دفع الحكومة العراقية الى تشريع قانون رقم (80) لعام 1961 استعادت بموجبه حوالي 95% من مجموع الاراضي المشمولة بالامتيازات النفطية. واعتبر هذا القانون اول تشريع وطني ناجح ينطوي على استرداد احدى الدول المنتجة حقاً من حقوقها و قد لاقى هذا القانون تأييد منظمة أوبك في بيان (مباديء) جاء فيه (مشروعية مبدأ التخلي عن الاراضي غير المستثمرة و اعادة النظر في الاتفاقيات النفطية لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الاطراف المتعاقدة و حق الدولة في المشاركة في العمليات النفطية و منها اصدار التشريعات اللازمة للمحافظة على الثروة النفطية لديها)⁽²²⁾. و صدور قانون رقم (11) لعام 1964 أسست بموجبه شركة النفط الوطنية العراقية لاستثمار الاراضي التي استردها القانون السابق وفق صيغ الاتفاقيات النفطية الجديدة التي بدأت بعض الدول المنتجة الاخذ بها و منها (عقود المشاركة او عقود الخدمة و المقاوله او الاستثمار المباشر) وقد اعتبرت هذه القوانين في حينها تحولاً جذرياً ليس فقط في السياسة النفطية في العراق و انما بالنسبة للدول المنتجة الاخرى ، وقد حالت عدة ظروف واسباب تتعلق بسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة دون تنفيذ تلك القوانين ومنها محاولة شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق الالتفاف

على القوانين السابقة من خلال مفاوضة ممثلي الحكومة ابتداءً من 1964/4/24 انتهت بتأريخ 1965/6/3 والاتفاق على مسودة اتفاقية شركة نفط بغداد بامتياز لمدة (26) عام وزعت اسهمها 66ر76% لشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق و 34ر23% لشركة النفط الوطنية العراقية الا ان هذه الاتفاقية لم تحصل على موافقة مجلس الوزراء بجلسته في حزيران/1965 بسبب رفضها من قبل القوى الوطنية في العراق، و انتهت هذه المرحلة في ظروف صعبة مرت بها صناعة النفط في المنطقة و منها تصاعد الصراع العربي-الاسرائيلي و تهديدات الاخيرة بالمواجهة العسكرية الامر الذي دعا العراق الاقطار العربية المنتجة للنفط لعقد اجتماع لهم ببغداد بتاريخ 1967/5/4 لاتخاذ قراراً لتنفيذ شعارات طالما رفعت في مؤتمرات البترول العربية و منها (نفط العرب للعرب) و(استخدام النفط العربي كسلاح للمعركة) وحذر تصدير النفط الى الدول الداعمة لاسرائيل في عدوانها على الاقطار العربية في 5/حزيران/1967/ و الذي تقرر لاحقاً خفض صادرات النفط العربية الى تلك الدول بنسبة 5% تزداد الى 10% وعلقت دول عربية علاقاتها الدبلوماسية و التجارية معها ثم جاءت مؤتمرات القمة العربية في الخرطوم في اب/1967 و الرباط عام 1972 و1974 مخيبة للأمال العربية عندما قررت وقف المقاطعة مبررين ذلك ان الصادرات النفطية ستؤمن توفير الدعم المالي لدول المواجهة (مصر و سوريا و الاردن و منظمة فلسطين) بمبلغ (378) مليون دولار 1967 ازيد الى (1082) مليون دولار عام 1972 (23).

ثانياً:العراق والتعاون العربي والدولي في مجال النفط

1. منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (اوبك)

افرزت العلاقات النفطية بين الدول المنتجة و الشركات النفطية العالمية جملة من المؤشرات اخذت تصب في صالح الشركات النفطية و دولها المتقدمة صناعياً من خلال توزيع قيمة برميل من المنتجات النفطية المكررة من النفط الخام العراقي عام 1967 المباع بسعر (11) دولاراً للبرميل الواحد بحيث كانت حصيلة الدول الصناعية من الضرائب (5ر75) دولار و الذي يشكل نسبة قدرها 3ر52% و حصة الشركات الاجنبية (4ر51) دولار و بنسبة قدرها 41ر0% و حصة الحكومة العراقية (0ر74) دولار أي بنسبة 6ر7%. (24) يعزز ذلك ان نسبة الارباح المتحققة لشركات النفط الاجنبية العاملة في الدول العربية ازدادت من 65% عام 1958 الى 114% عام 1964 مقارنة في ما حققته في فنزويلا التي بلغت 21% و في الولايات المتحدة الامريكية 10%. (25) و لم تقف الشركات عند هذا الحد بل عمدت الى اتباع سياسة مراوغة مع الدول المنتجة تقلل الانتاج وتخفض الاسعار عند تازم علاقاتها مع العراق في الوقت الذي تزيد من انتاجها و ترفع اسعارها في الدول الاخرى و قد تفعل ذلك مع الدول الاخرى مما ترك اثرأ مباشراً على الإيرادات المالية المتحققة لهذه الدول و دفعها الى عقد اجتماع لوزرائها

المختصين بالنفط والطاقة ببغداد في ايلول عام 1960 و بحضور وزراء الطاقة في ايران و فنزويلا و تقرر في حينها تأسيس منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (اوبك) ورفضها لسياسات شركات النفط الاجنبية الانتاجية و السعريّة و عدم التزامها و احترامها للاتفاقيات الموقعة معهم مما زاد من مشاكل هذه الدول الاقتصادية و الاجتماعية و دفع بالمنطقة الى عدم الاستقرار على الرغم من استمرار منظمة اوبك بالاجتماعات الدورية فأنها لم تحدث أي تأثير على قوى السوق النفطية (انتاجاً و تصديراً و تسعيراً) خلال عشر السنوات الاولى من تأسيسها .ولكن مستجدات الاحداث السياسية و المتغيرات الاقتصادية في بعض الاقطار العربية ذات التوجهات الراديكالية دفع المنظمة لاتخاذ قرارات حاسمة بدءاً من كانون الاول /1971 وحتى اذار/1972 حددت بموجبها سقف الانتاج و اسعار نفوطها في الاسواق الدولية و الزمت الشركات الاخذ بها ، و قد تزامنت هذه الاجراءات مع قرار تأمين النفط في العراق في الاول/حزيران /1972، واجراءات مماثلة في الجزائر وليبيا ودول اخرى اخذت بعقود مشاركة تحت ضغط الرأي العام لديها ، وجاءت حرب تشرين الاول عام 1973 لتدفع بأسعار النفط الى زيادات متواصلة بلغت ما بين (38-40) دولاراً للبرميل للعقود الآجلة و اكثر من (42) دولاراً للبرميل للعقود الفورية في عامي 1979 - 1980، بعد ان كانت تتراوح ما بين (17-19) دولاراً للبرميل عام 1972 ، ترتب عن ذلك زيادة في اليرادات المالية المتحققة في العراق من (432) مليون دولار عام 1971 الى اكثر (26) مليار دولار عام 1980 و تكوين احتياطي نقدي قدره (40) مليار دولار، و ان الربح النفطي الذي كان يوزع عام 1948 بنسبة 82% للشركات النفطية الاجنبية و 18% للدول المنتجة تغيرت هذه النسب عام 1973 لتكون 5% للشركات النفطية و 95% للدول المنتجة و ان كانت هذه النسب الاخيرة عادت الى ما كانت عليه سابقاً بعد تدهور اسعار النفط خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي⁽²⁶⁾. حيث اخذت تحصل الدول المنتجة للنفط حتى عام 1980 على 64% من اسعار البرميل الواحد من النفط الخام و 36% للدول الصناعية وشركاتها بعد ان كانت عام 1972 تبلغ 23% للدول المنتجة و 77% للدول الصناعية والشركات وان القيمة المضافة تظهر من خلال الفرق بين اسعار البرميل من النفط الخام عام 1997 التي تتراوح بين (20-24) دولاراً في حين ثمن المنتجات النفطية لهذا البرميل تبلغ (100-140) في الدول الصناعية. و قد تصدت هذه الدول لتوجهات منظمة اوبك التي ترى فيها انها اضررت بمصالحها والاقتصاد الدولي، و اخذ ساستها يطلقون التصريحات الحادة والمهددة و منهم الرئيس الامريكي كارتر الذي (اعتبر نفط العرب يشكل اكبر تحدي للسياسة الامريكية و مصالحها الاقتصادية في اوربا و اليابان مما يدفعها الى استخدام القوة العسكرية في منطقة الخليج العربي اذا ما تهددت امدادات النفط الى تلك الاسواق بالخطر⁽²⁷⁾) وعملت الولايات المتحدة الامريكية على اقناع حكام دول الخليج العربي بأنهم شركاؤهم في ثرواتهم النفطية وبتوجب

عليهم قبول اسعار لنفوطهم تتناسب مع المصالح الاقتصادية الغربية تصريحات ملغم ليرد وزير الدفاع الامريكي للفترة 1969 - 1973 (ان الدفاع عن هذا النظام الاقليمي (الخليج العربي) مرتبط بشبكة الدفاع من حيث التسليح والامن الاميركي وان الدفاع عنه جزءا من الدفاع عن الاراضي الامريكية) و ان وليم سايمون وزير الخزانة الامريكي قال (ان هؤلاء الناس لا يملكون النفط و انما جالسون عليه) و ان وزير الخارجية الامريكي كيسنجر خاطب حكام هذه المنطقة قائلاً (انتم جيران اباره و لستم مالكيه)⁽²⁸⁾ ولجل حفاظ الولايات المتحدة الامريكية على مصالحها في المنطقة لجأت الى اتباع استراتيجية معقدة وحذرة فيها الكثير من الازدواجية في التعامل سميت (دبلوماسية النفط) لكسب رضا بعض الانظمة السياسية المتعاونة معها و اقتاعهم بأن مصالحها تتحقق من خلال مصالح الولايات المتحدة الامريكية، والبعض الاخر اطلق على هذه الفترة (عصر النفط) لانه اخذ يشكل سلعة استراتيجية بقدر ما هي مادة اقتصادية وسلعة تجارية لن ينافسها أي بديل في الاسواق العالمية لفترات طويلة قادمة الامر الذي دفع بالدول الصناعية مجتمعة الى اعادة النظر في استراتيجياتها حول مصادر الطاقة الناضبة والبديلة ومنها⁽²⁹⁾:-

1 انشاء وكالة الطاقة الدولية (IEA) ومنظمة التعاون و التنمية (OECD) و مجلس الطاقة الاوربي (EEC) التي اخذت اخذت بنظرية الخزين الاستراتيجي من النفط الخام و تبني سياسة الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة و ترشيد (تقنين) استهلاكها بمعدل 7% و تنشيط مراكز البحوث والدراسات في مجال الطاقات الناضبة والمتجددة وتوفير الاستثمارات المالية الضخمة لها.

2 اقتاع بعض الدول المنتجة للنفط من حلفائها على انتاج نفوطهم و تخزينها في الابار الجافة الامريكية او في المستودعات و الخزانات التابعة لمعامل التكرير فيها و ملء خزانات نفطية عائمة في اعالي البحار والمحيطات تكون في متناول الدول الصناعية والاكثر من ذلك مطالبتها ببيع نفوطها قبل استخراجها من الابار لضمان امداداتها المستقبلية. بل ان الامر اصبح اخطر من ذلك من خلال اثاره التضارب بين مصالح الدول العربية النفطية الى حد تصاعد الخلافات وانخفاض اسعار النفط الى (7) دولار مع بداية كانون الثاني-1990 علما بأن منظمة اوبك قد حددته ب(18 دولار)⁽³⁰⁾، و في هذا المجال عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة جلساتها الاستثنائية السادسة في ايار/1974 و السابعة في ايلول/1975 لمناقشة ازمة الطاقة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وهنا تصح المقولة (بأخذون نفطنا لمصانعهم 000 واموالنا لمصارفهم) ويقصد بذلك عملية اعادة تدوير البترودولار الخاصة بالفوائض النفطية لدول الخليج العربي وايداعها في البنوك والمصارف الغربية.

وفي ضوء هذه الاحداث اخذت منظمة اوبك تواجه منعطفاً تاريخياً خطيراً يهدد بقاءها كتجمع للدول المنتجة للنفط حتى اصبحت من الضعف لا يمكنها الدفاع عن سياساتها الانتاجية و السعريّة التي

تدهورت لتصل عام 1984 ما بين (5-7) دولار للبرميل مما ترتب عليه انخفاض الموارد المالية لدول المنظمة عام 1984 الى (157ر4) مليار دولار و(132) مليار دولار عام 1985 و(105) مليار دولار عام 1986 (31).

وبلغت خسائر الدول العربية المنتجة للنفط عام 1987 (97ر33) مليون دولار ازادات الى (153) مليار دولار عام 1990 و الى (218) مليار دولار عام 1999 و من ثم بلغ مجموعها (1764) مليار دولار (32). هذا في الوقت الذي شهدت مجموعة دول منظمة (OECD) تطوراً اقتصادياً خلال الفترة 1979-1984 حيث زاد الرقم القياسي من 100% الى 107% و ارتفع معدل استهلاك الطاقة بنسبة 4% عام 1984 واكثر من هذه النسب في الولايات المتحدة الامريكية و اليابان (33). و من ثم اخذت اسواق النفط تشهد دخول تجار ومضاربين يتداولون بالاوراق المالية والنقود وليس بالنفط في تعاملاتهم التجارية مما حقق لهم ارباحاً كبيرة نتيجة لتقلبات اسعار النفط التي اخذ بالتزايد دون ان يتزايد الطلب العالمي وبالتالي فقد شكلت احد اهم اسباب الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ عام 2007 و تركت اسواق النفط غير مستقرة حتى مع تزايد اسعاره التي وصلت منتصف اذار/2012 ما بين (100-125) دولاراً للبرميل وهذا يثبت فشل سياسة توقعات العرض والطلب على النفط و مشتقاته المتبعة من قبل الدول المنتجة والمستهلكة معاً و ان احداً لا يستطيع التأثير على هذه الاسواق بدون موافقة كبار المنتجين ممن يمتلكون التأثير على الدول الصناعية و لان المؤشرات الاقتصادية لهذه السلعة تشير الى استمرار تزايد الطلب عليها لتصل نسبتها 100% عام 2020 أي بزيادة قدرها 44% عن الطلب العالمي عام 1995 و 15% على الطلب العالمي عام 2000 (34). و في ضوء ذلك يمكن ان يثير الباحث عدة اسئلة امام المختصين في شؤون هذه الصناعة من السياسيين و الاقتصاديين وهي:-

- 1) لماذا لا تلجأ الدول الصناعية الى التعاون مع الدول المنتجة و مساعدتها في تطوير صناعاتها النفطية و رفع كفاءة انتاجية ابارها النفطية والاستمرار في الاستكشافات الجديدة دون السماح لها بتقرير اسعار نفوطها؟
- 2) لماذا لا تحدد الدول المنتجة للنفط انتاجها من النفط بمقدار حاجاتها للموارد المالية لتمويل تنميتها الاقتصادية و الحفاظ على ثروتها النفطية و اطالة عمر انتاجها للجبال القادمة بأعترافها من الثروات الناضبة ، في الوقت الذي تسمح للدول الصناعية في التدخل لتحديد انتاجها من النفط؟
- 3) لماذا تضع الولايات المتحدة الامريكية استراتيجياتها بما لا يؤثر على اقتصادها القومي و لا تترك للدول المنتجة حتى التفكير بما يحافظ على ثروتها و اقتصادها القومي و تعمل ما تعمله سياسياً و عسكرياً ضدها ؟ واستمرارها في هذه الاستراتيجية للتأثير على استقرار اسعار النفط و تعرضه لعدة

تذبذبات ارتفاعاً و انخفاضاً بفواصل زمنية تتحكم هي فيها كالتي حصلت في السنوات 1980 و 1986 و 1997 و 2002 و 2007 ناهيك عن افتعال الازمات السياسية و التدخلات العسكرية في منطقة الخليج العربي و الشرق الاوسط .

2. منظمة الاقطار العربية المنتجة و المصدرة للنفط (الوابك)

ان ما يمتلكه العرب من احتياطات نفطية ضخمة تزايدت منذ بداية القرن الماضي حتى اخذت تشكل 62% من الاحتياطي العالمي عام 2000 بعد ان كانت تشكل 55% عام 1970 و من الغاز الطبيعي 21% و 15% للسنوات نفسها بالإضافة الى ما يشكله النفط العربي الذي تزايد انتاجه من (1ر1) مليون برميل يومياً عام 1950 الى (17ر81) مليون برميل يومياً عام 2000 و هي تشكل نسبة قدرها 10% و 34% على التوالي من الانتاج العالمي ساهمت بنسبة 6ر25% من صادرات النفط العالمية و 16% من صادرات اوبك عام 2000 و من الغاز الطبيعي 1ر12% و 8ر12% على التوالي . (35) و بالتالي فقط شكل النفط العربي منذ بداية القرن الماضي اهمية استراتيجية حركت الصراعات الدولية و منافسات الشركات النفطية و من هنا جاء اهتمام جامعة الدول العربية بموضوع النفط العربي متأخراً حتى بدأت بعقد مؤتمرات له للفترة 1959-1969 و توقيع اتفاقية (منظمة الاقطار العربية المنتجة و المصدرة للنفط) بتاريخ 1969/1/9 التي عملت على انشاء عدد من الشركات في مجال الصناعة النفطية و بالتالي فأن العرب اضاعوا فرص تاريخية كثيرة لاستثمار ثرواتهم النفطية و عوائدهم المالية بما يساهم في تطوير اقتصادياتهم و تحقيق وحدتهم الاقتصادية و النقدية على غرار الاتحاد الاوربي على الرغم من كثرة المنظمات و المؤسسات و الاتحادات و الشركات التي تعمل ضمن اطار العمل العربي الاقتصادي المشترك . و عليه فأنا نرى ان كلاً من منظمة اوبك و اوابك لم تتوفقا في تحقيق أهدافها التي تصب في مصالح دولها الاعضاء في واحدة من اهم السلع الاستراتيجية في الاسواق الدولية و كذلك في المؤتمرات الدولية و المفاوضات متعددة الاطراف التي عقدت في اطار الامم المتحدة ومنها مؤتمر الطاقة عام 1974 و مؤتمر قمة الارض في البرازيل عام 1991 بما يضمن حقوقها و مصالحها المشتركة و التي اقتضت على مناقشة الانحباس الحراري و نظافة البيئة حرصاً من الدول المتقدمة على الحفاظ على بيئات نظيفة لشعوبها سخروا لها مراكز بحوث و استثمارات مالية كبيرة على حساب مصالح الدول المنتجة و بالذات الدول العربية التي ما تزال تمتلك مفاتيح وحلول مشاكلها لو احسنت استخدامها.

الفصل الثالث

مفاوضات النفط و قرار التأميم عام 1972

أولاً: التعريف بمفهوم التأميم وموقف القانون الدولي

النفط في العراق بين حقائق التأريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد

قبل الخوض في البحث بالقرار رقم 69 لعام 1972 القاضي بتأميم شركات النفط الاجنبية وممتلكاتها في العراق لابد من توضيح الامور التالية⁽³⁶⁾:-

(1) تعريف التأميم:- فرض السيطرة الوطنية الفعلية للدول بطريق مباشر او غير مباشر على المشاريع الاجنبية المستغلة لثرواتها و مواردها الطبيعية.

(2) موقف القانون الدولي والمنظمات الدولية من التأميم:- يعترف القانون الدولي بحق الدول ذات السيادة في تنظيم ملكية الاجانب للاموال و حيازتها و استثمارها داخل اقاليمها، كما يحق لها منع الاجانب منعاً كلياً او جزئياً من ممارسة هذا الحق داخل اراضيها. وعليه فان نزع الملكية معترف به ومن حق الدول ان تمارسه على اموال مواطنيها او اموال الاجانب الموجودة داخل اقليمها وبعد دفع تعويضات عن الاموال و الممتلكات المؤممة. يؤيد ذلك النصوص الاتية:-

⊗ المادة الثالثة من اتفاقية (ABS-Schaweross) للاستثمارات الاجنبية الموقعة في ابريل/1959.

⊗ المادة الثالثة من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCED) الخاصة بحماية الاموال الاجنبية الصادرة في 1967.

⊗ قرار مؤتمر الاتحادي الدولي للمحاميين المنعقد في لوزان عام 1966.

⊗ المادة الثالثة عشر من التقرير النهائي للجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا و افريقيا

⊗ قرار الامم المتحدة رقم (1803) الصادر في دورتها عام 1962 الخاص بالسيادة الدائمة للدول على مواردها و ثرواتها الطبيعية و تنظيم الاستثمارات الاجنبية في بلادها و ممارسة سلطاتها وفقاً لقوانينها الوطنية و في تأميم الممتلكات الاجنبية او نقل ملكيتها مقابل تعويض مناسب⁽³⁷⁾.

⊗ قرار الامم المتحدة في الدورة السادسة رقم (3281) في 1974/12/12 حول حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي يعطي الحق كل دولة في ممارسة سيادتها الدائمة.

⊗ والكاملة على مواردها و ثرواتها الطبيعية

⊗ المادة الثانية من الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي اقرته الامم المتحدة في 1966/12/16 و التي تنص على (من حق أي شعب ان يتصرف بحرية في ثرواته و موارده الطبيعية)⁽³⁸⁾.

⊗ قرار محكمة التحكيم الدائمة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1922 بحق الدول في نزع ملكية الاموال الخاصة ذات السيادة عليها و يقع ضمن الحق القانوني.

النفط في العراق بين حقائق التأريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد

- ❶ قرار محكمة العدل الدولية الدائمة عام 1962 بحق الدول في نزع ملكية الاموال الخاصة المملوكة للاجانب او الوطنية بما يحقق المنفعة العامة.
- ❷ تأكيد كل دساتير دول العالم على اعطاء الحق للدولة في نزع ملكية او تأميم اموال الاجانب الموجودين في اقليمها.
- ❸ اعتراف جمهور الفقهاء القانونيين بحق الدول في فرض سيطرتها على مواردها وثرواتها والمنشآت القائمة فيها بما يحقق المصلحة او المنفعة العامة بأعتبار ذلك ركناً اساسياً لشرعية قرار السيطرة على اموال الاجانب و جاء ذلك مؤيداً للعديد من الاتفاقيات و المعاهدات و المؤتمرات الدولية المدعومة بقرارات الامم المتحدة.
- ❹ اما في مجال الفكر الاقتصادي فأن الفكر الماركسي اعتباراً من عام 1917 ينظر الى التأميم وسيلة لنقل ملكية الاموال الخاصة الى الدولة دون تعويضات استناداً لقاعدة سلطة الدولة. اما في الفكر الرأسمالي فهو في الوقت الذي يعترف بالتأميم او ما يعرف بنقل ملكية الاجانب استناداً الى القانون الدولي و قرارات الامم المتحدة والهيئات المرتبطة بها على ان يلزم دفع تعويضات عادلة و مناسبة و سريعة.
- ❺ ان استخدام الدولة لمواردها وثرواتها وقدراتها الاقتصادية للدفاع عن مصالحها الوطنية بوجه التهديدات الاجنبية مالية او سياسية او عسكرية امر مشروع في كل المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة.

ثانياً: قرار التأميم رقم 69 عام 1972

وفي ضوء تطور العلاقات بين الحكومات العراقية و شركات النفط الاجنبية فقد دعت الحكومة العراقية منذ عام 1970 الشركات الى مفاوضات مباشرة لانتهاء من المشاكل العالقة بينهما الا ان الشركات ذهبت اكثر من ذلك من خلال اعادة تنظيم انتاجها من النفط في المنطقة خلال الفترة 1967 - 1971 خفضت إنتاجها في العراق و زادت في دول الجوار كما يوضحها الجدول:-

جدول (2)

جدول يوضح كميات النفط الخام المنتج في بعض الدول للفترة 1967-1973مليسون برميل / يومياً

السنة	العراق	الكويت	السعودية	ايران
1967	1ر228	2ر499	2ر805	2ر603
1968	1ر503	2ر613	3ر042	2ر839
1969	1ر521	2ر773	3ر216	3ر375

النفط في العراق بين حقائق التأريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد

3ر829	3ر799	2ر989	1ر458	1970
4ر539	4ر768	3ر196	1ر694	1971
5ر023	6ر016	3ر283	1ر465	1972
5ر880	7ر595	3ر020	2ر016	1973

المصدر : OPEC : ANNUAL STATISTICAL, VIENNA, 1976,P. 15-20

هذه الاجراءات ادت الى انخفاض العوائد المالية للعراق من (8ر203) مليون باوند استرليني عام 1968 الى (8ر199) مليون باوند استرليني عام 1969 و الحقت به خسائر بلغت مجموعها (1265) مليون دولار.(39). خاصة وان الدول المنتجة للنفط كانت تحصل عام 1969 على (8ر40) دولار عن كل برميل من النفط الخام الذي تصدره مقابل حصول الدول الصناعية على(10ر5) دولار كضرائب و(8ر4) دولار للشركات⁽⁴⁰⁾. و كان تصرف الشركات النفطية مدعوماً بتصريحات بعض المسؤولين الامريكان مع بداية عام 1972 و منهم وزير الخزانة الذي قال (ان على الولايات المتحدة الامريكية ان تكون اكثر صلابة في تعاملها مع الدول المنتجة و افهام حكوماتها انها لا تتفاوض مع الشركات و انما مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية). و اعلان وزير الخارجية الامريكي (وليام روجرز) خلال زيارته الى منطقة الخليج العربي في اب/1972 لتأكيد وقوف الولايات المتحدة الامريكية للدفاع عن مصالحها النفطية في المنطقة و معارضة كل ما يثيره تأميم النفط في العراق⁽⁴¹⁾. الامر الذي اصبح واضحاً للدول المنتجة التي فاوضت الشركات النفطية الى حد القناعة بأنها تبدأ المفاوضات مع ممثلي الشركات وتنتهي مع ممثلي حكوماتها و هذا يعني ان الشركات ما هي الا واجهة لتلك الحكومات وظلت جوانب القوة و الضعف في تجارب الدول المنتجة للنفط في نضالها ضد الاحتكارات النفطية و حتى بداية السبعينات من القرن الماضي. و جاء فشل المفاوضات الامر الذي دعا الحكومة الى اصدار قرار تأميم صناعة النفط رقم 69 في الاول من حزيران/1972 الذي اعتبر تحدياً ناجحاً ضد الشركات و سياسات حكوماتها التي افشلت تأميم النفط في ايران والمكسيك و البرازيل. و قد اعترفت الشركات الاجنبية بقرار التأميم في اذار/1973 وقبولها لتسوية تعويضية مع الحكومة العراقية، ومن ثم جرت خطوات حثيثة لدعم شركة النفط الوطنية العراقية بما مكنها من ادارة القطاع النفطي بكل كفاءة وجدارة فقد بدأ الانتاج بالتزايد من (1ر694) مليون برميل يومياً عام 1971 الى (2ر016) مليون برميل سنوياً عام 1973 و حتى وصل عام 1979 الى (3ر476) مليون برميل يومياً و ارتفاع اسعاره من (1ر70) دولار للبرميل عام 1971 الى (2ر8) دولار عام 1973 و الى (2ر11) دولار عام 1974 حتى وصل الى (8ر26) دولار عام 1980 و عليه ازادات الموارد المالية المتحققة للعراق من (521) مليون دولار عام 1970 الى (1843) مليون دولار عام 1973

و الى (5700) مليون دولار عام 1974 و الى (26136) مليون دولار عام 1980 انعكست على تزايد الدخل القومي من (3372) مليون دولار عام 1971 الى (6091) مليون دولار عام 1973 و الى (12843) مليون دولار عام 1975 و ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي (3611) مليون دولار الى (11562) مليون دولار و الى (13198) مليون دولار للسنوات نفسها على التوالي⁽⁴²⁾. الامر الذي حفز الحكومة العراقية الى زيادة استثمارات في خطتها التنموية و التوسع في البنى التحتية للاقتصاد العراقي و توفير الفرص التشغيلية و رفع مستوى معيشة افراد المجتمع و تقديم القروض والمساعدات للدول العربية والدول الصديقة و زيادة مساهمة العراق المالية في المؤسسات و الصناديق التنموية العربية المشتركة كل ذلك كان يتزامن مع تعزيز مكانة النفط العراقي في الاسواق الدولية و دور العراق في المنظمات البترولية اوبك و اوابك و الذي كان يدعو من خلالها لرسم سياسة انتاجية و سعرية تؤدي الى الاستقرار في الاسواق النفطية والسيطرة على مستويات الاسعار.

ثالثاً: مرحلة حروب الخليج والحصار الاقتصادي وانهيار الاسعار

استمرت الولايات المتحدة الامريكية بسياساتها التي تقوم على عدم استقرار منطقة الخليج العربي و الشرق الاوسط من خلال افتعال سلسلة من الازمات معتمدة على ان النفط لم يكن مادة خامدة 000 انه يتحرك ليشكل عاملاً مؤثراً في الاقتصاد العالمي و لفترة غير محدودة الزمن و عليه فأنها طالما لجأت الى زعزعة هذه الاسواق من خلال خلق تذبذبات بالاسعار ارتفاعاً و انخفاضاً بفواصل زمنية تتحكم فيها كالتي حصلت في السنوات 1980 و 1986 و 1997 و 2007 ولا تزال حتى بلغت خسارة الدول العربية المنتجة للنفط جراء التدهور في الاسعار ما مقداره (97033) مليون دولار عام 1987 و (153142) مليون دولار عام 1990 و (217640) مليون دولار عام 1996 و بلغت مجموعها (1764547) مليون دولار كان نصيب العراق منها (16491) مليون دولار عام 1987 و (17777) مليون دولار عام 1990 وبلغ مجموعها (83251) مليون دولار⁽⁴³⁾. ورغم ذلك فأن سياسة العراق النفطية كانت تؤكد على استمرار التواصل و الحوار بين المنتجين و المستهلكين بغية الاتفاق على اسعار عادلة تحقق مصالح الجميع و لان الجميع يدرك ان حالة عدم استقرار الاسواق في السنوات المشار اليها اعلاه لم تكن بسبب آليات السوق (العرض و الطلب) لان المتوفر من الاحصائيات تشير الا ان هذه الاسواق لم تسجل زيادات حادة في العرض او الطلب و انما كان مرجعه الى افتعال اختناقات من قبل المضاربين و تجار النقود في هذه الاسواق و تلاعب الدول الصناعية في خزينها الاستراتيجي من اجل حماية و ضمان امدادات النفط اليها و لاهمية فائض القيمة المتحققة لاقتصادياتها و لانها ادركت انه ليس هناك أي مصدر اختياري يمكن ان يعوض عن النفط العربي خلال فترة طويلة من الزمن و بالتالي رأت بالخارطة الجيو-سياسية و الاقتصادية للمنطقة في هذه المرحلة اكثر خطورة عليها من اتفاقية سايبك-بيكو قبل الحرب العالمية

الاولى يؤكد ذلك تصريحات كولن باول رئيس اركان الجيش الامريكي في 15/12/1990 (ان حل المشكلة سلمياً (مشكلة احتلال الكويت) سيقفي العراق قوباً يهدد امن اسرائيل و المصالح الامريكية في المنطقة).و تصريح جيمس بيكر وزير الخارجية انذاك (لا يمكن السماح للعراق بالاحتفاظ بقوته العسكرية او امتلاك ما يرغب من الاسلحة لان الولايات المتحدة الامريكية ملزمة بالدفاع الفردي و الجماعي عن مصالحها و مصالح اصدقائها في الخليج العربي و الشرق الاوسط الذين تربطنا و اياهم علاقات عميقة و ثابتة و متبادلة). (44) لذلك جاء العدوان الذي قاده الولايات المتحدة على العراق عام 1991 الذي احدث دماراً شاملاً للبنى الاقتصادية و القطاعات الانتاجية قدرت خسائرها المادية انذاك بحدود (50) مليار دولار منها (6) مليار دولار خسائر الصناعة النفطية و (200) مليار دولار عن توقف الصادرات النفطية للفترة 1990 ولغاية 1996 ناهيك عن الخسائر البشرية و تبعات ذلك الاقتصادية و الاجتماعية و ان كان بعض اسباب ما حل بالعراق يعود للسياسات غير الموقفة و غير العقلانية للنظام السابق في معالجته للمشاكل مع دول الجوار (و التي قد لا ينفرد بها العراق فقط ، لانها مشاكل كثيرة و معقدة تعم دول الجوار في العالم و خاصة ما يتعلق بترسيم الحدود و اقتسام الموارد و الثروات الطبيعية المشتركة و التجارة الحدودية) من خلال الاحتكام الى لغة الحوار وفقاً للقانون الدولي والمعاهدات الدولية التي سبق ان عالجت مشاكل كثيرة وانتهت خلافات عصية بين الدول.

واخضع العراق لقرارات مجلس الامن ابتداءً من القرار 660 في 2/8/1990 وانهاء بالقرار 688 في 5/4/1991 وادخل تحت طائلة الفصل السابع مع فرض الحصار الاقتصادي و منع صادراته النفطية و الحجز على كل امواله و ممتلكاته في الدول الاخرى وافق على تنفيذها في 3/اذار/1991 الذي فرض عليه برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب القرار 986 في 14/نيسان/1995 الذي وقع في 20/5/1996 اجاز له تصدير كميات من النفط بحدود (14) مليار دولار سنوياً يحصل من خلالها على (200) مليون دولار شهرياً لتغطية مصاريف هذا البرنامج الذي وضع موضع التنفيذ و اقره مجلس الامن بالقرار (1111) في 4/حزيران/1997 و يظهر من ذلك ان السياسة الامريكية امتت الشرعية الدولية من خلال هيمنتها على مجلس الامن و قراراته باتجاه اضعاف القدرات الاقتصادية للعراق و الاستمرار بالعدوان عليه على الرغم من تنفيذ قرارات مجلس الامن . في الوقت نفسه كانت المواقف العربية (الفردية و الجماعية) تتراجع في مواجهة النفوذ الامريكي العائد الى المنطقة بقوة المال و السلاح و اصبحت هذه حقائق تعيشها المنطقة بعد تدمير العراق و احتلاله عام 2003 و دخوله مرحلة جديدة بين ارباب المحتل و ارباب دولي جديد تحت مسميات عديدة والخاسر الوحيد هو شعب العراق في امواله و حضارته التي يصعب تقدير تكاليفها المادية . وهذا يؤكد ان هذه الاستراتيجية تقوم على تواجد الشركات النفطية العالمية في المنطقة من خلال فرض

سياسات جديدة التي لا يمكن الفصل بينها فكل منها كان يستخدم لخدمة الاخر من خلال تدعيم مواقفه من هذه الدول مسخراً كل الامكانيات و القدرات بدءا بالاتصالات الدبلوماسية وانتهاء بالتدخل العسكري وهذا ما اكده وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دلس في 12/8/1956 حول فكرة تأمين النفط (ان أي تأمين من هذا النوع لممتلكات ذات اهمية دولية هو امر اكبر كثيراً من أي تعويض للمساهمين و هو امر يدعو للتدخل الدولي. (45) و هذا تحقق بالعراق حيث اخذت ايرادات النفط المالية تودع بأسم صندوق تنمية العراق DFI الذي اقره مجلس الامن بالقرار 1483 عام 2003 في البنك الفدرالي الاحتياطي الامريكي لتسديد ما فرض عليه من تعويضات و مديونية بموجب نادي باريس و جولة جيمس بيكر للدول المطالبة و التي قدرت المديونية (120) مليار دولار و التعويضات بـ(352) مليار دولار سدد منها (271) مليار دولار الى الكويت وتسوية المبالغ الاخرى خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي الى الكويت بتاريخ 14/3/2012 ومن جهة اخرى فقد ساهمت المبالغ المتجمعة عن برنامج النفط مقابل الغذاء بتوفير (62) مليار دولار حتى 18/2/2003 دفع منها (26) مليار دولار اقيام السلع الغذائية و الدواء المستوردة فعلاً قبل هذا التأريخ و يفترض الباقي (36) مليار دولار الا ان المبلغ الذي اودع الى صندوق تنمية العراق (410) مليار دولار 2010 ولم يبق بالصندوق من هذا المبلغ سوى (700) مليون دولار.(46).

000 و السؤال الذي يثار اين انفقت المبالغ المتبقية؟ وما هي حصيللة الايرادات المالية النفطية منذ بداية الاحتلال و حتى اليوم؟ و تشير التصريحات الكثيرة من كبار المسؤولين في الحكومة الاخيرة (ديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة و مجلس النواب و احمد الجليبي و وزير المالية) عن فقدان و اختفاء عشرات المليارات من الدولارات لا يعرف مصيرها ثم جاء تقرير المفتش العام الامريكي ستوربات باوين المسؤول عن اعمار العراق الى الكونكرس الامريكي في 1/3/2012 حول الفساد المالي الذي اصبح ثاني اخطر الحالات المؤثرة في العراق بعد الارهاب استناداً الى تصريحات رئيس الوزراء العراقي.

وبالعودة الى مستقبل النفط في العراق فان الكثير من المسؤولين في الولايات المتحدة الامريكية و منهم لورانس ليند ساي المستشار الاقتصادي للرئيس الامريكي بوش في ايلول 2002 اكدوا (ان النفط هو الهدف الرئيسي لقيام امريكا بهجوم عسكري على العراق) (47). لذلك فان انسحاب قواتها المحتلة من العراق في 31/12/2011 لم يسدل الاشارة على الاحتلال الامريكي كما يدعون و انما تركت الكثير التي تتضح باتفاقيات التعاون الاستراتيجي الموقعة بين البلدين خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي الى واشنطن في شهر تشرين الثاني/ 2011.

الفصل الرابع السياسة النفطية في العراق بعد 2003

يتضح من خلال الفصول السابقة جملة من الحقائق عن النفط في العراق اذ لولا اهميته في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية لما جعل مسرحاً للصراعات الدولية وتنافس الشركات النفطية العالمية منذ بداية القرن الماضي والذي ترتب عنه سياسات حكومية متفاوتة بين القبول في الامر الواقع للامتيازات النفطية التقليدية التي تركت الاقتصاد يعاني مشاكل التخلف والتبعية الاقتصادية والتي لم تتغير الا بعد صدور قانون رقم 80 لعام 1961 و قانون رقم 69 لعام الذي اعاد الثروات النفطية و استثمارها انعكست على تطور الاقتصاد و زيادة موارد المالية و رفع مستوى معيشة افراد المجتمع و لكن الامر لم يستمر كما اريد له فأدخل العراق في مرحلة صعبة وقاسية نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال في 2003 و تبنى سياسات اقتصادية تقوم على اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي و تقليل دور الدولة الاقتصادي و تنشيط القطاع الخاص المحلي و تشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال اصدار قانون رقم 13 لعام 2006 والذي لم يصدر بمعزل عن قوانين سابقة للعمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية في مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية (عدا النفط والغاز) مع منحه حزمة كبيرة من المزايا و الحقوق⁽⁴⁸⁾.

اولاً: مشروع قانون النفط والغاز

من الصعب على الباحث في اقتصاديات النفط ان يتمكن من الالمام بقانون واسع ومتشعب في الجوانب السياسية والاقتصادية والفنية على الرغم من اهميته الاستراتيجية كمشروع قانون النفط والغاز بمنهجية اكااديمية وبمعزل عن الظروف التي رافقت اعداده بدءاً بالدستور العراقي و مواده التي تشير الى اهمية هذه الصناعة و عوائدها المالية ضمن قانون الاقاليم و المحافظات وقانون شركة النفط الوطنية العراقية وكلاهما لم يتم اقرارها حتى الان.

وثمة اسئلة عديدة واجهت المعنيين بشؤون هذه الصناعة في اعقاب 2003 لانهم لاحظوا ان من أولويات القوات الامريكية المحتلة هي الحفاظ على مباني وزارة النفط والمؤسسات التابعة لها بحماية متميزة حتى ان احد كبار المسؤولين العراقيين في وزارة النفط انذاك كان قد طمأن العاملين معه بأن الوزارة و موظفيها ستكون في مأمن و بحماية امريكية وهذا يكفي كدليل قاطع ان الاحتلال يهدف السيطرة والهيمنة على الثروات النفطية في العراق. ولكي نبحث في هذا المشروع لابد ان نشير الى بعض مواد الدستور العراقي التي تتعلق بالثروة النفطية والغاز و منها(49) :-

- 1) نصت المادة (111) من الدستور (النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات).
- 2) نصت المادة 112 / اولاً من الدستور (تقوم الحكومة الاتحادية بأدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني لعموم العراق 000 و ينظم ذلك بقانون).

النفط في العراق بين حقائق التأريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد

كما نصت المادة 112/ ثانياً (تقوم الحكومة الاتحادية و حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات اللازمة لتطوير النفط والغاز بما يحقق اعلى المنافع للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق و تشجيع الاستثمار).

ومن خلال النصوص اعلاه يتضح ان ملكية النفط والغاز ملكية عامة للشعب العراقي لا تقبل التجزئة او التفرقة جغرافياً او سكانياً او اجتماعياً خاصة و ان المادة (149) من الدستور تنص (ان مجلس النواب هو الممثل لكل الشعب العراقي) و بالتالي فهو وحده يملك سلطة القرار في التصرف في النفط والغاز عن طريق تشريع القوانين و هذا يعني ان كل العقود النفط الموقعة مع شركات النفط الاجنبية في اقليم كردستان منذ عام 1992 و عقود التراخيص هي مخالفة دستورية واضحة يضاف الى ذلك التأخر في اقرار قانون الاقاليم والمحافظات و قانون النفط والغاز .

وفي ضوء ذلك اعدت الحكومة العراقية اكثر من مشروع لقانون النفط والغاز منذ عام 2006 من قبل لجنة ثلاثية من خبراء مختصين بالصناعة النفطية انتهت منها في 2007/2/15 و احيلت الى مجلس النواب و التي لا تزال محل جدل و اعتراضات الكتل السياسية بالاضافة الى حكومة اقليم كردستان و مجالس المحافظات ناهيك عن المواقف الراضية لبعض مواد من قبل الرأي العام العراقي الذي يرى فيه عودة للشركات النفط الاجنبية التي كانت مهيمنه على النفط العراقي من خلال الامتيازات القديمة وحتى قرار التأميم عام 1972 . وعليه فأن الباحث سيقصر في بيان رأيه على بعض هذه المواد المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و ترك الجوانب الفنية و التنظيمية و ان كانت الاخيرة لا تقل اهمية عن الاولى و على النحو الاتي:-

(1) جاءت المادة رقم(2) منسجمة مع ما جاءت به المادة (111) في الدستور التي تتعلق بملكية النفط والغاز لكل الشعب العراقي و توزيع موارده بشكل عادل من خلال مشاركة الحكومة الاتحادية مع حكومات الاقاليم و المحافظات من اجل تحقيق المصلحة الوطنية يساهم فيها القطاع الخاص و الاستثمارات الاجنبية بما يضمن الكفاءة والمهنية والاهلية ويؤمن نقل التكنولوجيا الحديثة و تأهيل العراقيين للمشاركة في ادارة هذا القطاع .

(2) جاءت المادة رقم (3) لتأسيس نظام حديث و منطور لادارة العمليات النفطية في العراق بما فيها تبني الخطط و السياسات القصيرة والمتوسطة و البعيدة المدى وفقاً لاحداث تقنيات اقتصاد السوق و بالتعاون مع المنظمات النفطية الاقليمية و الدولية.

(3) تأسيس المجلس الاتحادي للنفط و الغاز و عضوية الوزراء المختصين و خبراء من المحافظات و الاقاليم في صناعة النفط و المال وشركة النفط الوطنية العراقية.

(4) تسمية الجهات ذات العلاقة للإشراف على ادارة هذا القطاع كلاً حسب اختصاصاته كمجلس النواب لتشريع القوانين و المصادقة على الاتفاقيات الدولية النفطية و مجلس الوزراء الذي يقترح مشاريع القوانين والسياسات النفطية و يشرف على تنفيذها من خلال الجهات المختصة و المجلس الاتحادي للنفط و الغاز و دوره في رسم السياسات النفطية و عقود التراخيص ومسؤولية وزارة النفط و شركة النفط الوطنية المعنية بادرارة هذا القطاع اينما وجدت مؤسساته الاستخراجية والنقل والتوزيع داخل العراق و التصدير الى خارج كما حددت هذه المادة مسؤولية الهيئات الاقليمية المتعلقة بالنفط و الغاز في الاقاليم والمحافظات.

(5) نظمت المواد من (15-29) عقود المشاركة او عقود الخدمة و التراخيص التي يتم الاعلان عنها و فرزها و توقيعها من قبل وزارة النفط.

(6) جاءت المادة (40) لتنظيم شؤون الموارد المالية المتحققة عن هذه الصناعة و مبيعاتها داخل العراق و خارجه و استخدامها لتمويل الموازنة العامة و برامج و خطط التنمية الاقتصادية الشاملة على ان تودع الفوائض في (صندوق المستقبل) الذي يؤسس لهذا الغرض بما يضمن للاجيال القادمة حقوقهم في ثروات النفط و الغاز .

وعلى الرغم من ان قانون النفط والغاز لا يزال مشروعاً (حتى اعداد هذا البحث) و لم يتم اقراره من قبل مجلس النواب و كذلك القوانين الاخرى المرتبطة به التي لا تزال تتجاذبها الخلافات غير الموضوعية بين الكتل السياسية و التي اقل ما يقال عنها هذه الخلافات انها بعيدة عن ما يحقق المصالح الوطنية و التي يتضح من خلال :-

(1) تجاهل قوانين النفط و الغاز السابقة التي كانت تقوم على ادارة هذه الثروة و تنظيمها منذ اكثر من (100) عام بدءاً باتفاقيات الامتيازات النفطية و حتى عام 1958 و قانون رقم (80) لعام 1961 و قانون رقم (11) لعام 1964 و قانون رقم (69) لعام 1972 و قانون رقم (21) لعام 1997 في مراحل تاريخية شهدت فيها الصناعة النفطية متغيرات كثيرة ساهمت بأخفاقات في بعضها و بتطورات اقتصادية واجتماعية في مراحل اخرى .

(2) قيام حكومة اقليم كردستان بتوقيع عدة اتفاقيات لاستثمار النفط منذ عام 1992 في محافظات الاقليم مع شركات اجنبية مخالفة للمواد (111 و 149) من الدستور دون انتظار تشريع قانون النفط و الغاز الامر الذي ادخلها في سجال طويل مع الحكومة المركزية. بنفس الوقت الذي عملت فيه الاخيرة من خلال وزارة النفط بتوقيع عقود تراخيص مع عدة شركات اجنبية و ما تسرب عنها من علامات استفهام كثيرة؟

3) للظروف التي رافقت احتلال العراق و التي كان احد اركانها استباحة الثروات النفطية من قبل دول الجوار الذي اخذت تفرض سيطرتها على الحقول العراقية نهياً و سرقة دون اعتبار لعلاقات حسن الجوار و احكام القانون الدولي و قرارات المنظمات النفطية الاقليمية والدولية و عمليات لا تقل عنها خطورة و هي تهريب النفط الخام و المنتجات النفطية مدعومة من قبل عدة جهات الى خارج العراق.

ثانياً: جولات عقود التراخيص

اتجهت الحكومة العراقية الى انتهاج سياسة نفطية تملئها عليها المرحلة الحالية من خلال حصر عدد من الحقول العملاقة المنتجة والحقول المكتشفة وغير المطورة و الاعلان عن جولات التراخيص مع الشركات الاجنبية التي سارعت بتقديم عروضها من خلال ثلاث جولات الأولى في 30/حزيران/2009 و الثانية بتاريخ 11/كانون الاول/2009 هذا غير جولة تراخيص حقول الغاز في عكاز في الانبار و المنصورية في ديالى و الجدول المرفق يوضح هذه الحقول و الشركات التي آلت اليها. و قد أوشرت عدة ملاحظات على هذه التراخيص وهي:-

1) ان العقود وقعت قبل استكمال اصدار القوانين المنظمة للسياسة النفطية في العراق والمشار اليها سابقاً و بالتالي فإن هذه العقود جرى التفاوض و التوقيع عليها بموافقة مجلس الوزراء(عدا عقود اقليم كردستان) علماً بأن الامر يتطلب مصادقة مجلس النواب بأعتبره السلطة التشريعية المخولة بموجب الدستور في المواد (111) و(115) و (149) المشار اليها سابقاً.

2) ان تنافس الشركات الاجنبية للحصول على عقود نفطية و غازية في العراق يعود الى عوامل مشجعة و محفزة لها منها امتلاك العراق لاحتياطيات نفطية ضخمة و حقول عملاقة لا يوجد مثيل لها في الدول المنتجة بالإضافة الى انخفاض كلف انتاج البرميل الواحد التي لا تتجاوز عن (1ر88) دولار في حين تصل هذه التكلفة الى (20) دولار في بلدان كثيرة من العالم.

3) ضرورة تسخير هذه الثروة لدعم حركة التطور و التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق لانها ستبقى (كما يبدو منذ اكثر من قرن من الزمن) العمود الرئيسي للاقتصاد العراقي و عليه يجب استثمار مواردها المالية لتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وان لا يبقى الاكتفاء بالريع النفطي لتمويل الموازنة العامة و الدخل القومي لان المطلوب تحقيق نمو متوازن للقطاعات المختلفة للاقتصاد و من هنا يتأتى دعوة الاستثمارات الاجنبية للمساهمة في تطوير هذه الصناعة وفق صيغ جديدة تحفظ للعراق حقوقه في ثرواته النفطية.

النفط في العراق بين حقائق التأريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد

(4) تشير عقود التراخيص الموقعة مع الشركات الاجنبية الى حصول الاخيرة على نسب ربحية عالية جدا و هذا شجعها للتنافس على الحصول على هذه العقود في حين ان هذه الشركات و غيرها لاتزال تعمل مع عديد من الدول المنتجة للنفط بعقود مشاركة تحصل الحكومات على 50% من الارباح.

(5) ان عقود التراخيص ستعمل على تحقيق معدل انتاج يومي لا يقل عن (2ر850) مليون برميل يستمر بالتزايد حتى يصل عام 2020 الى (10-12) مليون برميل كما يزعمون. وما ندرى ما سوف تكون عليه الاسواق النفطية انذاك خاصة و ان هذه الشركات لها استثمارات نفطية في تلك الدول و عليها مسؤولية الاستمرار في تنمية انتاجها فيها يضاف الى ذلك محدودية منافذ تصدير النفط الخام العراقي في موانئ الخليج العربي و البحر الابيض المتوسط .

الحقول	الشركات الاجنبية	الاحتياطي مليار برميل	الانتاج اليومي مليون برميل	اجرة الخدمة دولار/برميل	مدة العقد بالسنوات
مجنون	شركة شيل البريطانية- الهولندية	12ر6	1ر800	1ر39	20
حلفاية	توتال الفرنسية بتروناس الماليزية سينويك الصينية	1ر4	0ر3000	1ر40	20
غرب القرنة مرحلة 2/	لوك اويل الروسية هاييرو اويل النرويجية	12ر876	1ر800	1ر39	
الغراف	جايكس اليابانية بتروناس الماليزية	0ر863	0ر230	1ر49	20
نجمة و القبارة	شانغول الانغولية	نجمة : 0ر858 القبارة : 0ر807	0ر110 0ر120	6ر00 5ر00	20 20
الناصرية	ستات اويل النرويجية				

(6) العمل على رفض و مقاومة أي توجه يتخذ من قبل الحكومة لخصخصة منشآت هذه الصناعة في أي من مراحلها وانما العمل باتجاه تشجيع الانشطة الحكومية و الخاصة والاجنبية واخذ دورها من خلال التعاون والتنسيق والمنافسة بما يعود على الاقتصاد العراقي بالتطور والنمو وعبر عقود استشارية وخدمية.

جدول (3) يوضح جولات التراخيص الاولى و الثانية

النفط في العراق بين حقائق التأريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد

مدة العقد بالسنوات	اجرة الخدمة دولار/برميل	الانتاج اليومي مليون برميل	الاحتياطي مليار برميل	الشركات الاجنبية	الحقول
20	2ر00	3-1	17ر8	شركة النفط البريطانية B.P الشركة الحكومية الصينية CNPC	الرميلة
20	1ر90	2ر3-0ر300	8ر7	اكسون الامريكية و شيل الهولندية	غرب القرنة مرحلة 1/
20	1ر90	-0ر195 0ر227	4ر04	ابني الايطالية كوكاز الكورية او كسيدنتال الامريكية سينويك الصينية	حقل الزبير

جدول التراخيص الاولى 30/حزيران/2009

جولة التراخيص الثانية بتاريخ 11/كانون الاول/2009

5ر50	0ر120	1ر700	كاز بروم الروسية تي بي التركية وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية	بدره
			كوكاز الكورية و موناي كاز الكازاخستانية	عكاز الغازي
			TPAO التركية و كويت انيرجي و كوكاز الكورية	المنصورية الغازي
			TPAO التركية و كويت انيرجي	السيبية الغازي

المصدر: وزارة النفط: دائرة العقود والتراخيص.

الاستنتاجات

لقد ظل العراق و لفترة طويلة من التأريخ يجمع بين الحضارة والعلم و الثروة لاستكمال بناء الدولة تحيط به صراعات الدول الكبرى وسياساتها للهيمنة و السيطرة على موقعه وثروته و مستقبله، و لم يأتي

الاعداء الى العراق في كل المراحل التاريخية الا بعد ان وهنت قوته وتفرقت وحدة شعبه مهينة بيئة هشة ذات قابلية لقبول الامر الواقع وهذا ما تأكد لنا في فصول البحث و عليه توصلنا الى الاستنتاجات الاتية:-
أولاً : ان المرحلة التاريخية التي بدأت منذ القرن الماضي هي التي فرضت على العراق وغيره من الدول المنتجة للنفط صيغ الامتيازات التقليدية التي ارادتها شركات النفط العالمية وفرضتها دولها الاستعمارية من اجل ضمان امدادات النفط الى اقتصادياتها المتقدمة مستفيدة من ارباحها و فوائض القيم مع قبول ورضا الدول المنتجة للنفط بالريع النفطي القليل الذي كان يشكل مصدراً رئيسياً لعوائدها المالية و ضرب كل التوجهات الوطنية لتأميم هذه الصناعة في المكسيك و البرازيل و ايران و العراق.

ثانياً : جاءت مرحلة اصدار الحكومات العراقية عدة قوانين رأيت فيها من الضرورة لاعادة تنظيم هذه الصناعة و ادارتها التي لم تعد للاقتصاد العراقي الا بالتبعية للاقتصاديات الاجنبية ومنها القرارات رقم (80) لعام 1961 و (69) لعام 1972 التي اعادت للاقتصاد العراقي استقلاله و زادت من طاقاته الانتاجية والاحتياطي النفطي وموارده المالية (المؤشرة على الصفحات السابقة) محققاً طفرات نوعية في النمو و التطور الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستويات الدخل والانتاج القومي و اختفاء مظاهر التخلف و في مقدمتها البطالة محققاً احتياطياً نقدياً بلغ حوالي (40) مليار دولار عام 1980 التي احرقتها و غيرها الحروب والحصار الاقتصادي و الاحتلال عام 2003 الذي جاء بالاكثر المتمثل بمظاهر البطالة و التضخم والركود الاقتصادي والفساد المالي والاداري وعدم الاستقرار السياسي والامن.

ثالثاً : ان اشاعة نظام السوق وآلياته والانفتاح الاقتصادي ارتبطت بأوامر الحاكم المدني الامريكي (بريمر) المرفقة (19-36) بعد عام 2003 وانتهت بألغاء بعضها واحلال تشريعات قانونية كان بدايتها الدستور/2005 و قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 ومشاريع لقوانين النفط والغاز والاقليم و المحافظات و شركة النفط الوطنية العراقية لترسم سياسة نفطية اخذت طريقها للتنفيذ من خلال توقيع تراخيص للنفط في اقليم كردستان والحكومة الاتحادية خاصة وان الاقتصاد العالمي يدرك اهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة وللصناعات التحويلية لاجال مستقبلية غير منظورة بالاضافة ان الجميع يعلم ان العراق يعوم على بحيرة من النفط و لاضير ان نقول ربما تكون اخر براميل النفط تنتج في العالم هي عراقية مع تميزه بأنخفاض كلف الانتاج و جودة النوعية وهذا يجعل منه الاكثر احتمالاً ان يحتل مركز الصدارة في الانتاج والتسويق ويزيد من عمره الانتاجي في الوقت الذي اخذت فيه الكثير من الدول المنتجة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية يتراجع فيها الانتاج والتصدير ويزداد الاستهلاك الذي قدر في عام 2012 ان يصل الى (17) مليون برميل يومياً تنتج منه بحدود (4) مليون برميل يومياً والمتوقع ان يصل عام 2020 (50) مليون برميل يومياً لذلك احتلت أفغانستان لتكون قرب حقول نفط بحر قزوين والعراق لتسيطر على نفطه وتتحكم اكثر بنفوط الخليج العربي كما جاء في تصريحات بك تشيني نائب الرئيس الامريكي عام 1999 ورئيس مجلس ادارة شركة هاروتين النفطية ناهيك عن توقعات تزايد الطلب على النفط من قبل دول

جنوب شرق آسيا من 20%-24% والدول النامية من 14%-17% واليابان من 10%-12% للسنوات 1999-2020⁽⁵⁰⁾.

رابعاً: تزايد الإيرادات المالية المتحققة من (16016) مليار دينار عام 2003 الى (102991) مليار دينار عام 2012 ساهمت العوائد المالية النفطية بمبالغ بلغت عام 2001(15,685) مليار دولار واستمرت بالتزايد حتى وصلت (76ر184) مليار دولار عام 2010 والمتوقع ان تصل الى (87ر900) مليار دولار عام 2012⁽⁵¹⁾. بلغت نسبة مساهمة العوائد المالية النفطية فيها ما بين 84%-8 ر98% في ظل ظروف تسعيرية خاصة وغير منصفة للنفط العراقي التي لا تزيد عن (85) دولار للبرميل في حسابات الموازنة العامة لعام 2012 كما قررها صندوق النقد الدولي و ليست آلية السوق النفطية التي تتيح للكويت وايران بيع نفوطها بأكثر من (110) دولار للبرميل خلال شهر اذار/2012، ومع القبول بهذه الحسبة غير القانونية و غير الموضوعية وللا انسانية الا ان المطلوب الحفاظ على هذه الحصيلة واستثمارها في اعمار و تنمية العراق اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وامنياً بما يحقق تفعيل كل قطاعاته الانتاجية والخدمية الحكومية والخاصة بعيداً عن حالات الهدر والفساد المالي والاداري وضبط قوانين وتشريعات الدولة و تنظيماتها في دقة وامانة لاستحصال مواردها المالية الاخرى كالضرائب والكمارك و الرسوم من خلال خلق فرص العمل الجديدة وتكافئها امام الكفاءات و الخبرات التي تحفظ وتصون المال العام وتعمل وتنتج لبناء العراق.

التوصيات

يأمل الباحث ان يكون في بحثه مساهمة جاده مع غيره من الباحثين المختصين في اقتصاديات صناعة النفط التوصل الى جملة من التوصيات التي نأمل ان تأخذ طريقها عاجلا او اجلا لرغد السياسة النفطية في العراق بما يحقق تطور اقتصاده وازدهاره وبناء مستقبل واعد لابناءه واسعادهم في ثرواتهم وهي:
اولاً: ان العبرة في تشريع القوانين المتعلقة بصناعة النفط ان تأخذ بنظر الاعتبار القوانين والسياسات السابقة (سلبياتها وايجابياتها بغض النظر عن النظم السياسية التي جاءت بها) من خلال خلق البيئة والظروف المناسبة لتنفيذها في ظل ظروف سياسية وامنية واقتصادية مستقرة ومتغيرات اقليمية ودولية لسلة استراتيجية لها وزنها في الاسواق العالمية يضمن تحقيق عوائد مالية مجزية وبأسعار عادلة تحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

ثانياً: ان يعمل العراق من خلال مؤسساته الحكومية المختصة لأخذ مكانته ودوره في المنظمات النفطية العربية والدولية بحكم مايلكمه من قدرات انتاجية واحتياطيات ضخمة تؤهله، لأن يكون له دور رائد في رسم سياسات هذه المنظمات وتنفيذها وذلك لان مستقبل هذه الثروة لامنافس لها في الامد المنظور ولكي يكون لهذه المنظمات شأن في سياسات الانتاج والتسعير لنفوط دولها لمواجهة تكتلات الدول الصناعية المستهلكة وشركات النفط العالمية والدول المنتجة خارج اوبك و اشاعة روح الحوار والتعاون بعيدا عن خلق الازمات في

الاسواق العالمية التي لاتزال تضرب بالاقتصاد العالمي كما هو في الازمة المالية العالمية التي كان لعدم استقرار اسواق النفط دور مهم ومؤثر فيها.

ثالثاً: ان تنفيذ السياسة النفطية المعلنة في العراق من خلال التشريعات والقوانين وعقود التراخيص يتطلب من المؤسسات التشريعية والتنفيذية التي اشرفها مشروع قانون النفط والغاز ان تدرك تحقيق المصلحة الوطنية بعيدا عن الخلافات والصراع الذي انعكس على الاقتصاد العراقي والصناعة النفطية بأكثر خطورة من تلك التي رافقته منذ بداية القرن الماضي الامر الذي يتطلب:

(1) ابعاد النفوذ الاجنبي أي كانت اغطيته عن كل مايتعلق بمصالح الوطن الامنية والاقتصادية والسياسية والثقافية كي لايصادر القرار العراقي وحقوق الوطن.

(2) الاستفادة من الخبرات والكفاءات والكوادر الفنية التي كانت لها الريادة في ادارة هذا القطاع بكل كفاءة وجدارة خلال الفترات السابقة لعام 2003 وخاصة الذين ابعدوا عن وظائفهم تحت اية مسميات لانها خبرات وطنية عملت وجاهدت في ظروف صعبة وامتلكت خبرات قل مثيلاتها في الدول المنتجة للنفط.

(3) تطوير المعاهد والمراكز النفطية الحالية والتوسع في اعدادها وتخصصاتها والاسراع في تنفيذ جامعة البترول في البصرة وتجهيزها بأحدث الامكانيات الادارية والعلمية والفنية وبالاستعانة بتجارب مماثلة في الدول الاخرى، وتطوير المختبرات النفطية بتوفير الاستثمارات المالية اللازمة لهذه الانشطة وبما يتناسب واحتياجات هذه الصناعة وبمساهمة الاستثمارات الاجنبية والزام الاخيرة بالاعتماد على العمالة الفنية والخبرات العراقية في كل انشطتها وحصر استخدام الخبرات الاجنبية بأعداد محدودة.

(4) مقاومة أي توجه لخصخصة منشآت القطاع النفطي الحالية والمستقبلية لان انشطتها عالية الربحية ولا تشكل عبئاً ثقيلاً ادارياً وفنياً ومالياً على الدولة وانما تشكل مردوداتها الاقتصادية والاجتماعية مؤشراً ايجابياً على الاقتصاد والمجتمع العراقي.

رابعاً: تسجل عدة ملاحظات على جولات التراخيص التي يتطلب من المعنيين بالسياسة النفطية تجاوزها وهي:

(1) ان حقول النفط التي شملت بجولات التراخيص المعلنة والتي احيلت الى الشركات النفطية العالمية حقول عملاقة في احتياطياتها ومنتجة بنسب لا تقل عن 85% وكانت تدار بجهود وطنية بأسلوب الاستثمار الوطني ويمكن الاستمرار بهذه الصيغة وبمشاركة الاستثمارات الخاصة والاجنبية مما سيضاعف من المكانة الاقتصادية للعراق و يعزز استقلاله الاقتصادي.

(2) عدم وضوح آلية احتساب الايرادات المالية لعقود التراخيص التي تعود الى الحكومة العراقية والاكتفاء بمجرد تسجيل اجور الخدمة للبرميل الواحد.

- (3) عدم معالجة عقود التراخيص لموضوع الغاز المصاحب للنفط الذي ينطوي عليه هدر للثروات الوطنية وعدم استثمارها وكما كانت احدى مشاكل الامتيازات التقليدية مع شركات النفط الاجنبية التي عملت في العراق قبل تأميم النفط عام 1972.
- (4) ان تقسيم مؤسسات وشركات النفط العراقية التي كانت لها القيادة والريادة الكفوءة وتجزئتها في ادارة هذا القطاع مثل شركات نفط الشمال والجنوب والوسط والاستكشافات والحفر و المسح الجيولوجي وتفكيكها وبعثرتها تحت سلطة وصلاحيات الأقاليم والمحافظات يؤدي الى اضعاف هذا القطاع.
- (5) في الوقت الذي ارادت الحكومة العراقية بقانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 ان يساهم في اتاحة الفرص لجذب الاستثمارات الاجنبية للمشاركة في اعمار الاقتصاد العراقي و تتميته فقد استثنى هذا القانون قطاع النفط والغاز بنفس الوقت سارعت الحكومة العراقية بتوقيع عقود التراخيص مع شركات النفط الاجنبية حتى قبل اقرار قانون النفط والغاز الامر الذي يثير الدهشة والاستغراب والتساؤل؟؟؟

الهوامش و المصادر

1. توفيق الحكيم: وثائق في طريق عودة الوعي/ بيروت/ دار الشروق 1975 ص5.
2. راشد البراوي: حرب البترول في العالم/ القاهرة/ 1965/ص12.
3. خضير عباس احمد: اهمية نفط بحر قزوين في الاستراتيجية النفطية الامريكية/ رسالة دكتوراه/ بغداد/ 2011/ ص15.
4. سيف الدين محمد الحديثي: الصراع الدولي في العراق/ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السادس لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ 23-10-1997 /ص4.
5. محمد جواد العبوسي: البترول في البلاد العربية/ القاهرة/ 1956 / ص106.
6. حامد ربيع: البترول العربي واستراتيجية الارض المحتلة/ القاهرة/ 1971/ ص33.
7. B.P. : statistical review of world energy, june – 2010, p.6-11.
8. OPEC: annual statistical bulletin, 2010, Vienna, 2011, p.11-12.
8. حربي محمد: الاستراتيجية الغربية في الخليج العربي/ بغداد/ 1974/ ص15.
9. مجلة نفط العرب: العدد 11/ آب/ 1972/ ص22.
10. احمد سويلم العمري: صراع البترول في البلاد العربية/ القاهرة/ 1960/ ص67.
11. انطوان تسيشكا: الصراع على البترول/ ترجمة عبد الوهاب محمد/ القاهرة/ 1965/ ص15.
12. عبد الحميد العلوجي: الاصول التاريخية للنفط العراقي/ الجزء الاول/ بغداد/ 1973/ ص249.
13. حامد ربيع: المصدر السابق/ ص32.
14. هارفي اكونور: امبراطورية البترول/ ترجمة سميرة ماهر/ بيروت/ 1959/ ص23.

النفط في العراق بين حقائق التاريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد

15. حكمت سامي سليمان: نفط العراق/بغداد/1979/ص158.
16. حكمت سامي سليمان: المصدر السابق/ ص157.
17. مازن البندك: قصة البترول/ بيروت/1974/ص103.
18. سيف الدين محمد الحديثي: دور صناعة البترول في التنمية الاقتصادية في العراق/ رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة/ص11.
19. ريتشارد فولك: ايران والسياسة الاميريكية في الخليج/ تقرير مترجم/ص93.
20. سيف الدين محمد الحديثي: المصدر السابق/ ص35 و106.
21. سيف الدين محمد الحديثي: المصدر السابق/ص66 و67.
22. منظمة الاوابك: النفط و التعاون العربي/العدد 4 و5/الكويت/1981/ص48.
23. حامد ربيع: سلاح البترول و الصراع العربي- الاسرائيلي/بيروت 1974 ص106.
- و كذلك محمد حسنين هيكل: حكاية السوفيت و العرب:جريدة الوطن/الكويت في 14/1/1979.
24. منظمة الاوابك: الطاقة في الوطن العربي/الجزء الاول/الكويت/1980/ص210.
25. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها/الكويت/1990/ص177.
26. سيف الدين محمد الحديثي: الصراع الدولي على نفط العراق/المصدر السابق/ص16.
27. سيف الدين محمد الحديثي: الصراع الدولي على نفط العراق/المصدر السابق/ص18.
28. محمود عبد الفضيل: النفط والوحدة العربية/بيروت/1981/ص188/ حامد ربيع: المصدر السابق/ص85.
29. سيف الدين محمد الحديثي: موازين القوى في سوق النفط الدولية/بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي/الجزء الثالث/2002/ص88.
30. سعدون حمادي: النفط كسلاح سياسي/بيت الحكمة/مجلة الحكمة/العدد18/2001/ص36.
31. حسام احمد علي: السوق النفطية العالمية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية/رسالة ماجستير/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/2000/ ص69.
32. نجيب نجم الدين: السياسة النفطية لاوبك/ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/4-6-1987/ص12-13.
33. صباح صالح البديري: انحسار دور اوبك في السوق النفطية/ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/4-6-1987/ ص3.
34. مجلة النفط العربي والغاز : العدد/89/1999/ ص154.
35. منظمة الاوابك: التقرير السنوي لعام 2000/الكويت/2001.
36. عصام الدين مصطفى: تأميم الثروات النفطية في البلدان المنتجة وحقبة بدائل التأميم/بحث مقدم الى ندوة النفط والمواد الأولية الى مجلس السلمي العالمي/ بغداد/ تشرين الثاني/1974/ص3-5.
37. ياسين الطائي: الإطار القانوني للنظام الاقتصادي الدولي/ رسالة ماجستير/ كلية القانون/ جامعة بغداد/1991/ص181-182.

النفط في العراق بين حقائق التأريخ و متغيرات السياسة والاقتصاد

38. باسيل يوسف: حقوق الانسان في فكر الاحزاب السياسية/بغداد/1974/ص21.
39. سيف الدين محمد الحديثي: دور صناعة البترول في التنمية الاقتصادية في العراق/مصدر سابق/ص35.
40. هاشم السامرائي: النفط سلعة اقتصادية/مجلة دراسات اقتصادية/منشورات بيت الحكمة/العدد2/1999بغداد/ص13.
41. بوريث راتشكوف: النفط والسياسة الدولية/ ترجمة خضر زكريا/ بيروت/1981/ص18.
- مجلة نفط العرب:العدد11/أب/1972/ص22.
42. حسام احمد علي: المصدر السابق/ص69.
43. OPEC: annual statistical bulletin,1990,Vienna,1991,p.10-12-21.
44. نقلاً عن وكالات الانباء العالمية.
45. عادل حسين:المصدر السابق/ص14.
46. احمد ابراهيم العلي: تدويل العراق تحت الفصل السابع/ بيت الحكمة/مجلة دراسات اقتصادية/العدد23/2010/ص13.
47. الجامعة المستنصرية: كلية الادارة والاقتصادية/المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/عدد خاص/2009/ص13.
48. وزارة العدل: الوقائع العراقية/العدد/4031 في 17-1-2007/ قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006.
49. وزارة العدل:الوقائع العراقية/ العدد الخاص بالدستور العراقي لعام 2005 الصادرة في 2006.
50. بيت الحكمة: مجلة الحكمة/العدد/18/2001/ مصدر سابق عدد خاص عن اوبك والسوق النفطية.
51. مجلة نفط العرب:العدد 89/1999/ص154.
- * ندوة قناة الجزيرة بتاريخ 30-3-2008 شارك فيها عدد من خبراء النفط (عصام الجليبي وعبد الحي زلوم والسفير الامريكي السابق في السعودية).
52. يراجع في ذلك: ديوان الرقابة المالية/الحسابات الختامية للموازنات العامة في العراق للسنوات 2004 ولغاية 2009.
- * وزارة المالية:مشروع الموازنة العامة لعام 2012
- * وزارة العدل:الوقائع العراقية/العدد/4145 في 22-2-2010 والعدد/4180 في 14-3-2011.
- (*) ان التأريخ ذاكرة الامة 000 و من يفقد ذاكرته يفقد وعيه 000 و حصيلة الذاكرة صفحات الماضي و الحاضر بما فيها من وقائع و احداث. (1) توفيق الحكيم.